الأمم المتحدة

A/55/PV.106

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٠٦
الجمعة، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تأبين سعادة السيد هومايون رشيد تشودري، رئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نتناول البند المدرج في جدول أعمالنا هذا الصباح، أرى لزاما علي أن أبلغ بأسى أعضاء الجمعية العامة بوفاة سعادة السيد هومايون رشيد تشودري، رئيس الجمعية الوطنية في بنغلاديش، يوم الثلاثاء الماضي.

كان السيد تشودري رئيسا للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٨٦. وبالإضافة إلى ذلك، خلال حياته الدبلوماسية المميزة جدا والمديدة عمل وزيرا للشؤون الخارجية في بنغلاديش من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩، كما عمل سفيرا لبنغلاديش لدى بلدان مختلفة. ولقد مثل بلده في عدد كبير من المؤتمرات الدولية، بما فيها مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات أخرى. وبصفته عضوا في برلمان بنغلاديش لعدة سنوات، كان وقت وفاته رئيس الجمعية الوطنية. وباعتباره دبلوماسيا ومفاوضا ماهرا، سيذكر عنه تفانيه لبلاده ولمبادئ الأمم المتحدة السامية.

وبالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أعرب عن أعمق التعازي لبنغلاديش حكومة وشعبا ولأسرة السيد تشودري المكلومة.

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على سعادة السيد هومايون رشيد تشودري.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الأمين العام وكل أعضاء الأمانة العامة، أشارككم، سيدي الرئيس، في الإعراب عن تعازي الخالصة بمناسبة وفاة سعادة السيد هومايون رشيد تشودري. إن أفكارنا تتجه اليوم إلى أسرته وإلى بنغلاديش حكومة وشعبا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-45242 (A)
0145242

لم يكن السيد تشودري مبعوثا ممتازا لبلده ورئيسا جيدا لبرلمان بلده فحسب، وإنما كان أيضا مواطنا عالميا وشخصية محنكة من شخصيات الدبلوماسية العالمية. وخلال حياة مهنية طويلة ومتميزة بدأت قبل مولد دولة بنغلاديش، لم يشهد التاريخ وهو يصنع فحسب، وإنما شارك في صناعته. لقد مثل بلده بتفان وخدم في الأمم المتحدة بامتياز.

وفي وقت يتصف بالتحدي في حياة هذه المنظمة، كان لنا الشرف أن ترأس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة، وفي مرحلة لاحقة من حياته، تفهم تماما التحدي الكبير الذي يواجه المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين ألا وهو: ضرورة أن يكون الناس في مركز كل شيء نفعله.

وقبل عامين بالتحديد، وفي حديث وجهه إلى البرلمانيين الآسيويين، لخص ما يلي ببلاغه حين قال:

”إن التزامنا السياسي بالتأكيد هام، لكن الأهم من ذلك مطلب مواطنينا من أجل إحلال السلام في قلب الإنسان العادي وفي القرى وفي المدن“.

فبالنيابة عن الأمم المتحدة، اسمحوا لي بأن أشاركه ذلك النداء وأن أعرب عن الشكر لمساهمته في أن يسمع في كل أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رواندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الدول الأفريقية.

السيد غاسانت (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بحزن عميق وأسف كبير علم أعضاء مجموعة الدول الأفريقية بوفاة رئيس الجمعية الوطنية لبنغلاديش، الراحل السيد همايون رشيد تشودري.

ليست بنغلاديش وحدها هي التي فقدت رجلا يتصف بالشجاعة والنبوغ: إننا جميعا فقدناه، نحن أعضاء المجتمع الدولي الذي خدمه، وبشكل خاص في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، عندما كان رئيسا للجمعية العامة.

ومنذ ذلك الوقت، فإن الشراكة الوثيقة جدا بينه – بصفته رئيسا سابقا للجمعية العامة – وبين الأمم المتحدة أصبحت شراكة بين بنغلاديش والأمم المتحدة، عن طريق قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي قدمتها بنغلاديش في أماكن مختلفة من بينها، أفريقيا، ورواندا في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥، واليوم سيراليون.

إن بلد الرئيس السابق للجمعية العامة خاطر، ويخاطر، بأرواح أبنائه وبناته – جنوده – في أفريقيا، في رواندا وفي سيراليون، بعيدين جدا عن ديارهم. وهدفه ليس خدمة مصلحة بنغلاديش كبلد بمفرده، وإنما المساعدة على تحقيق الهدف السامي للأمم المتحدة أي: إحلال السلام بين البشر وبين الدول. والمجموعة الأفريقية تشكر بنغلاديش شكرا صادقا.

ختاما لكلمتي، تود المجموعة الأفريقية أن تشيد إشادة حارة بهذا الإبن البار لبنغلاديش وآسيا. ونحن نقدم خالص تعازينا لأسرته ولبلده الجميل، بنغلاديش، ولآسيا ولأسرة الأمم المتحدة بأسرها. وندعو الله أن يتغمده بواسع رحمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر، سعادة السيد ناصر عبد العزيز الناصر، الذي سيتكلم باسم الدول الآسيوية.

السيد الناصر (قطر) (تكلم بالعربية): باسم المجموعة الآسيوية لشهر تموز/يوليه، وباسمي شخصيا، أتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى أسرة الفقيد وإلى حكومة وشعب

بنغلاديش الصديق في وفاة السيد همايون رشيد تشودري، والذي وافته المنية يوم الثلاثاء، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١.

وكما تعلمون فإن صاحب السعادة تشودري كان أحد الرؤساء المهمين للجمعية العامة الذين كرسوا جهودهم النبيلة في خدمة الأمم المتحدة. والمجموعة الآسيوية يعز عليها أن تفقد شخصا كان له أثر واضح تركه على أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة.

كما لا يخفى على الجميع دوره العظيم والمتميز كوزير لخارجية بلاده من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨، تلك الفترة التي لعب فيها دورا مهما في تعزيز وتوطيد السلم والأمن والتفاوض بشأن العديد من الاتفاقيات التي ساعدت القارة الآسيوية.

وأخيرا، وباسم المجموعة الآسيوية، أود، يا سيادة الرئيس، أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على قراركم الحكيم بتأبين أحد رؤساء الجمعية العامة السابقين، صاحب السعادة السيد همايون رشيد تشودري، رحمه الله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى ممثل بلغاريا، سعادة السيد ستيفان تافروف، الذي سيتكلم باسم دول شرق أوروبا.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أدلي ببياني هذا بمناسبة حدث أليم تسبب في الحزن والأسى لشعب بنغلاديش قبل يومين – ألا وهو وفاة السيد همايون رشيد تشودري، رئيس البرلمان الوطني البنغلاديشي.

لقد توقف في ١٠ تموز/يوليه قلب أحد الشخصيات السياسية البارزة وأحد القادة العظماء لبنغلاديش، الذي لاقى تفانيه طوال حياته وإسهامه الشخصي في السياسة الخارجية لبلده وفي عمل الأمم المتحدة تقديرا دوليا وتقييما عاليا.

وعندما يتذكر المرء مدى شعبية السيد همايون تشودري بين شعب بلده يمكن له أن يقول عن حق إنه كان زعيما وطنيا جاذبا للجماهير وصاحب شخصية متميزة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه بفضل الجهود الشخصية والمهارات الدبلوماسية المؤكدة للسيد تشودري حققت بنغلاديش نجاحا كبيرا في تطوير التعاون مع البلدان الآسيوية ومع المجتمع الدولي بأسره. وكانت المؤهلات المهنية والشخصية المتميزة للسيد تشودري قد تجلت في رئاسته الفعالة لعمل البرلمان الوطني البنغلاديشي. وأسهمت رئاسته الحكيمة للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة في الإنجاز الناجح لمناقشاتها وفي اتخاذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذها على نحو فعال.

وقد عكست الأنباء الأليمة عن وفاة السيد تشودري مشاعر الخسارة في قلوب الشعب البنغلاديشي وزعماء المجتمع الدولي. وباسم حكومات وشعوب دول شرق أوروبا، يشرفني أن أتقدم بخالص تعازينا إلى أسرة السيد تشودري رحمه الله، وإلى شعب بنغلاديش.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل غرينادا، سعادة السيد لامويل ستانيسلاوس، الذي سيتكلم باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): فوجئت الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أتشرف بالتكلم باسمها، وتألمت للوفاة المباغتة وغير المتوقعة والتي تأتي في غير أوانها للسيد همايون رشيد تشودري، رئيس البرلمان الوطني البنغلاديشي ووزير الخارجية السابق لبلده، من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨.

ويود أعضاء المجموعة، من خلال الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، أن ينقلوا إلى حكومة وشعب

ذلك البلد العظيم، وإلى أسرته – زوجته ونجله ونجلته – أصدق وأخلص تعازيهم.

لقد كان السيد تشودري أحد أكثر الدبلوماسيين المحترفين حنكة في العالم النامي، إذ عمل ببراعة وكفاءة في عدد من المناصب الدبلوماسية، في بلده وفي الخارج. لقد كان طالبا وعالما ومحاميا وسياسيا ورجل أعمال ورجل دولة وزوجا وأبا ممتازا.

لقد سعدت شخصيا وتشرفت بمعرفة المرحوم وبالاستفادة من قيادته الحكيمة والماهرة والواعية والشاملة عندما شغل بتميز منصب رئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكنت آنذاك دبلوماسيا شابا في منتصف الستينات من عمري، وكنت حديث العهد بدقائق العمل الدبلوماسي والشؤون الخارجية، ولكن هذه الشخصية الديناميكية كانت مصدرا للإلهام والتشجيع. وكان الرئيس تشودري مهتما بصفة خاصة بصون حقوق وامتيازات كل الدول الأعضاء – الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة. وكان يحرص، حيثما كان بوسعه كإنسان، على رئاسة الجلسات، حتى عندما يكون المتكلم هو أصغر دولة، فبرهن بذلك على بالغ احترامه لتساوي الدول في السيادة.

وحيثما توجد الحياة يوجد الموت. ونحن لا ندري متى أو لماذا أو كيف سيقع هذا الحدث الطبيعي. ومع ذلك، فإن فجاءته، كما في حالة شخص عرفناه وأحببناه، تصيبنا بصدمة كبيرة وتذكرنا بأننا فانون.

وإننا إذ نأسى على فقدانه نحتفل، مع ذلك، بحياة نافعة وبناءة ومثمرة قضاها الفقيد في خدمة بلده العظيم وفي خدمة المجتمع الدولي.

أخيرا، وكما قال ناظم عظيم للمزامير، فإننا نؤكد على التالي:

”وحين يأتي الصباح، تذكَّر أنك قد لا تحيا لترى المساء. وعندما تحل ظلمة الليل، لا تتجرأ بأن تعد نفسك بيوم آخر. لذلك كن مستعدا دائما ورتب حياتك حتى لا تكون غير مستعد عندما يداهمك الموت“.

تغمده الله برحمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا، سعادة السيدة آنا – ماييا كوربي، التي ستتكلم باسم دول غرب أوروبا ودول أخرى.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): بكثير من الأسى أعرب، بوصفي رئيسة مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى، وبالنيابة عن أعضاء المجموعة، عن التعازي، في وفاة السيد همايون رشيد تشودري، رئيس البرلمان الوطني البنغلاديشي، ووزير خارجية بنغلاديش السابق، والرئيس السابق للجمعية العامة.

ونقدم مواساتنا وتعازينا لحكومة وشعب بنغلاديش ولأسرة السيد تشودري.

لقد كرس همايون رشيد تشودري حياته الدبلوماسية والبرلمانية الطويلة لبلده، بنغلاديش. ومرت خمس عشرة سنة منذ ترأس الجمعية العامة، ١٥ سنة مر فيها هو وبلده بتحول هائل عميق، جعلت بلده يحقق إنجازات عظيمة. وبنغلاديش شريكة قوية اليوم، وهي تظهر الشجاعة والقدرة على العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

ومن واجبنا أن نعرب عن التحية لرجل الدولة همايون رشيد تشودري على العمل الذي قام به من أجل بلده والمجتمع العالمي، وبخاصة الأمم المتحدة. لقد ترأست بنغلاديش بتفوق مجموعة أقل البلدان نموا في الأمم المتحدة. وهي في الوقت الحاضر عضو في مجلس الأمن. وفي هذه المناسبة الحزينة، مناسبة رحيل السيد همايون رشيد

تشودري، ينبغي لبلده بنغلاديش أن يشعر بالامتنان لمعرفة أن زعماءه – مثل هومايون رشيد تشودري – جعلوا البلد معروفا ويشغل مكانة سامية لدى المجتمع العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة السيد جيمس كننغهام، ليتكلم بالنيابة عن البلد المضيف.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، باعتبارها البلد المضيف، أود أن أعرب عن تعازي، لحكومة ووفد وشعب بنغلاديش بمناسبة رحيل السيد هومايون رشيد تشودري. لقد كان السيد تشودري معروفا على نطاق واسع بأنه دبلوماسي وموظف حكومي من الطراز الأول. لقد عمل بامتياز رئيسا للجمعية العامة في عام ١٩٨٦، مظهرا تفانيا عظيما للمبادئ السامية لهذه المنظمة. والسيد تشودري، بصفته رجل دولة، ووزيرا للخارجية ودبلوماسيا، كرس قدرا هائلا من جهده لتحقيق التطلعات والأهداف الوطنية لبنغلاديش. وتوج هذا العمل بخدمته البارزة مؤخرا رئيسا لبرلمان بلده.

لقد حظي بلدي، على نحو خاص، بصداقة وثيقة مع السيد تشودري. فهو عمل باقتدار سفيرا لدى الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات. وحكمة السيد تشودري وبراعته وكياسته ستفتقد في بلده، وفي أمريكا وعلى الصعيد العالمي. ونحن نعرب لأبناء وطن السيد تشودري ولأسرته عن تعاطفنا الكبير معهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبنغلاديش، سعادة السيد أنوار الكريم تشودري.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة بنغلاديش، أود أن أعرب عن امتناننا الخالص للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاعر التعازي والتعاطف التي أعربت عنها في هذا الحفل التأبيني الخاص للجمعية العامة بمناسبة الوفاة الحزينة للرئيس الموقر للبرلمان الوطني البنغلاديشي ورئيس الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة، السيد هومايون رشيد تشودري. ونحن نشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على فرصة إقامة هذا الحدث وعلى ملاحظاتكم الرقيقة في هذه المناسبة.

وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على بيانها المحرك للمشاعر بشكل كبير بالنيابة عن الأمين العام والأمانة العامة. ونحن متأثرون حقا بالملاحظات الرقيقة الكريمة التي قدمها رؤساء المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، ممثلو رواندا، وقطر، وبلغاريا، وغرينادا وفنلندا – وممثل البلد المضيف، الولايات المتحدة.

إن التأبين الذي أقيم صباح اليوم كان اعترافا حقيقيا بالمنجزات والجهود التي بذلها الراحل السفير تشودري طيلة حياته، وهو الذي كان شخصية رئيسية على الساحة الدبلوماسية والسياسية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

ومرة أخرى، بالنيابة عن حكومة بنغلاديش وبالأصالة عن نفسي، أشعر بالامتنان على الإيماءة الطيبة التي أظهرتموها جميعا كدليل على احترام الحياة المليئة بالأحداث التي عاشها الراحل السيد تشودري. وسيكون لي شرف نقل المشاعر التي أعرب عنها هنا في هذه الجلسة العامة إلى حكومة بنغلاديش وإلى أعضاء أسرته المكلومة.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام (A/55/1015)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/55/1015. إنها تتضمن رسالة موجهة إلي من الأمين العام، يبلغ الجمعية فيها بأن ١٦ دولة عضوا متأخرة في دفع اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة في إطار أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه بمقتضى المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/55/1015؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أكدت في رسالتي المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين، هذا تقرير بالغ الأهمية من الضروري أن تنظر فيه الجمعية العامة. لذلك، حددت لهذه المناقشة العامة هذا الموعد المبكر، وإن كنت أدرك الوقت الضيق جدا المتاح للدول الأعضاء.

وبالنظر إلى الوقت المحدود الذي لدينا الآن، اقترحت في رسالتي أيضا أن يعتمد بعد هذه المناقشة قرار إجرائي قصير يحال به تقرير الأمين العام إلى كل الأجهزة ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى المذكورة في التقرير للنظر فيه واستعراضه والتقدم بأية توصيات وإجراءات أخرى. وهذه الأجهزة يمكن دعوتها إلى تقديم تقارير إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والخمسين. وفي تلك الدورة يمكن للجمعية أن تنظر في التقرير وفي كل التوصيات بطريقة شاملة وأن تناقش أيضا التوصيات الموجهة إلى الجمعية. ومكتبي يعد مشروع قرار لهذا الغرض، وسيعمم على الدول الأعضاء للنظر فيه في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام لتعرض تقرير الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): لقد أظهرت المناقشات التي جرت مؤخرا في هذه الجمعية – وعلى الأخص خلال مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر الماضي – اتفاقا واسعا بشأن ضرورة جعل منع نشوب الصراعات المسلحة دعامة رئيسية لنظامنا للأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. وبالفعل، هناك توافق في الآراء واسع النطاق على أن أكثر النهج تبشيرا بالخير لمنع نشوب الصراعات المسلحة هو وضع استراتيجيات طويلة الأجل ومتكاملة، تحتوي على طائفة كبيرة من التدابير التي تستهدف استئصال أو خفض الأسباب الكامنة للصراعات. وفي إعلان الألفية، تعهد زعماء العالم بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن منظومة الأمم المتحدة تسهم فعلا إسهاما كبيرا في منع نشوب الصراعات المسلحة. لكن إن كانت للتقرير الذي يسرني أن أعرضه على الجمعية اليوم رسالة واحدة فهي إننا يجب أن نكثف تلك الجهود.

إن تكاليف عدم منع أعمال العنف هائلة. فهي لا تحسب بالأضرار الناجمة عن ذلك فحسب، وإنما بالفرص الضائعة أيضا.

لقد أنفق المجتمع الدولي نحو ٢٠٠ بليون دولار على الحالات السبع الرئيسية لتدخله خلال فترة التسعينات في البوسنة والصومال ورواندا وهايتي والخليج الفارسي وكمبوديا والسلفادور. ولا تمثل هذه الحسابات بطبيعة الحال التكاليف البشرية للحرب وتداعياتها بالنسبة للأسر والمجتمعات، والمؤسسات والاقتصادات المحلية والوطنية ، والبلدان المجاورة.

ويقترح الأمين العام، استناداً إلى الدروس التي استفدناها، أن نسترشد في نهجنا إزاء منع نشوب الصراعات في المستقبل بالمبادئ العشرة التالية: أولاً، يمثّل منع نشوب الصراعات أحد الالتزامات الأساسية التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء، وإن الجهود التي نبذلها في مجال منع الصراعات لا بد من أن تتمشى مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

ثانياً، يجب أن يبدأ منع نشوب الصراعات بالحكومات الوطنية والجهات الفاعلة على الصعيد المحلي. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهود هذه الجهات وأن يمدّا إليها يد المساعدة في بناء القدرات الوطنية.

ثالثاً، تتمثل أنجع أدوات الوقاية في الأدوات الوارد وصفها في الفصل السادس من الميثاق، الذي يتناول حل النزاعات بالوسائل السلمية. وجرت العادة على ألا تتخذ التدابير بموجب الفصل السابع إلا بعد نشوب الصراع، رغم ما قد يكون لها حتى عندئذ من أثر وقائي عن طريق ردع الصراعات الأخرى المحتمل نشوبها. وقد توجد أيضاً حالات يتسنى فيها استخدام بعض التدابير الواردة في إطار الفصل السابع، من قبيل الجزاءات الاقتصادية، بصفة وقائية.

رابعاً، ينبغي الشروع في الإجراءات الوقائية في مرحلة مبكرة قدر الإمكان حتى يتحقق لها أعظم قدر من الفعالية.

خامساً، ينبغي أن يكون التركيز الأساسي في منع نشوب الصراعات على أسبابها الجذرية المتعددة الأبعاد. فقد يبدو أن السبب المباشر لنشوب الصراع يكمن في اندلاع الاضطرابات العامة أو في التظاهر بشأن حادثة معينة، في حين أن أسبابه الجذرية أجدر أن تلتمس في أوجه الظلم الاجتماعي الاقتصادي، أو في التمييز العرقي المنتظم، أو في الحرمان من حقوق الإنسان، أو في النزاعات على المشاركة السياسية، أو في شكاوى قديمة من توزيع الأراضي والمياه وغيرها من الموارد.

سادساً، تتطلب الفعالية في استراتيجية الوقاية المتبعة نهجاً شاملاً يجمع بين البرامج السياسية والإنمائية والإنسانية والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء على الأمد القصير أو البعيد.

سابعاً، منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر. وينبغي النظر إلى الاستثمار في هذا المنع على أنه في الوقت ذاته بمثابة استثمار في التنمية المستدامة، حيث أن من الواضح أن التنمية المستدامة أقرب إلى الحدوث في بيئة سلمية.

ثامناً، يمكن النظر إلى البرامج والأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة أيضاً من منطلق منع نشوب الصراعات. ويتطلب هذا بدوره مزيداً من التماسك والتنسيق ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة.

تاسعاً، ليست الأمم المتحدة بالجهة الفاعلة الوحيدة في مجال منع الوقاية، وقد لا تكون دائماً أنسب الجهات الفاعلة للأخذ بزمام القيادة في هذا السبيل. فللدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص،

والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من جهات المجتمع المدني الفاعلة، أيضاً أدوار بالغة الأهمية تضطلع بها.

عاشراً وأخيراً، يستلزم قيام الأمم المتحدة بإجراء وقائي فعال إرادة سياسية دائبة من جانب الدول الأعضاء. ويشمل ذلك أولاً وقبل كل شيء استعدادها لتزويد الأمم المتحدة بالدعم السياسي والموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات الفعالة ولتطوير قدرتها المؤسسية في هذا الميدان.

واسمحوا لي بأن أتطرق الآن إلى ما يمكن، استناداً إلى تلك المبادئ، أن تقوم به الجمعية العامة تعزيزاً لدورها في منع نشوب الصراعات. يوصي التقرير بطائفة عريضة من الإجراءات، منها ما يلي: النظر في استخدام أكثر نشاطاً للسلطات المخولة للجمعية العامة بمقتضى المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق؛ والمساهمة في إعداد ممارسات الوقاية على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وقد استحدثت الجمعية العامة بالفعل معايير لها علاقة بمنع نشوب الصراعات، منها على سبيل المثال القرار ٥١/٤٣، الذي يتضمن مرفقاً بعنوان ”الإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان“.

ومن الإجراءات الأخرى في هذا السبيل تعزيز ثقافة الوقاية. ويتسم عدد من البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، من قبيل التنمية، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والتحول الديمقراطي، والتدهور البيئي، والإرهاب، والإيدز، ببعد يتصل بمنع نشوب الصراعات.

ويلي ذلك تعزيز التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا سيما في إعداد استراتيجيات طويلة الأمد لاتقاء الصراعات وبناء السلام. وينبغي أن تتاح لأعضاء الجمعية العامة الفرصة للإعراب بشكل أكثر تواتراً في المجلس عن آرائهم بشأن منع نشوب الصراعات.

كما يحث الأمين العام الجمعية العامة على النظر في الإذن له، فضلاً عن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بالإفادة من الصلاحية الاستشارية لمحكمة العدل الدولية. وغني عن القول إنه يحث الدول الأعضاء ذاتها على التعجيل باللجوء للمحكمة والإكثار منه عما تفعل الآن من أجل تسوية نزاعاتها، وعلى قبول اختصاص المحكمة، والقيام، لدى إقرار معاهدات متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة، باعتماد مواد تنص على إحالة النزاعات إلى هذه المحكمة.

ويتضمن التقرير توصيات أخرى فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، أشجّع الأعضاء على دراستها بإمعان إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك. إذ يوصي الأمين العام على سبيل المثال بأن يتصدى جزء رفيع المستوى من الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل للأسباب الجذرية للصراع والدور الذي تؤديه التنمية في العمل على منع نشوب الصراعات في الأجل الطويل.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أيضاً بحكم قربها وإلمامها الأفضل بالخلفية التاريخية للصراع المعنيّ أن تسهم إسهاماً ملموساً في منع نشوب الصراعات. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى دعم عمليات المتابعة التي بدأها الاجتماعان الرفيعا المستوى اللذان عقدا مؤخراً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وجرى فيهما تناول مسألتي منع نشوب الصراعات وبناء السلام، على التوالي.

ويحث الأمين العام المنظمات غير الحكومية المهتمة بمنع نشوب الصراعات على عقد مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية على الأصعدة المحلي والوطني والدولي بشأن دور هذه المنظمات في الحيلولة دون نشوب الصراعات والتفاعل

بينها وبين الأمم المتحدة في هذا المجال في المستقبل. كما يشجّع أوساط الأعمال التجارية على الأخذ بممارسات متسمة بالمسؤولية الاجتماعية من شأنها تعزيز مناخ سلمي في المجتمعات المعرضة لنشوب الصراعات، والإعانة على الحيلولة دون نشوء حالات الأزمات والتخفيف من حدتها، والإسهام في التعمير والمصالحة.

وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة بداية موفّقة في استحداث ثقافة للوقاية في أنشطتها اليومية. بيد أنها ما زالت تفتقد القدرة الملائمة على منع نشوب الصراعات. وينبغي تعزيز القدرة المذكورة في نطاق الأمانة العامة وفي الأجزاء الأخرى ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري كذلك أن تستند أنشطة اتّقاء الصراع التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى أساس مالي أكثر استقراراً وأقل عرضة للمفاجآت.

ومن الواضح أن الفعالية في منع نشوب الصراعات تتطلب اتخاذ إجراءات تتجاوز ما يوصي به التقرير، بل وتتجاوز حدود أي آلية مؤسسية. إذ تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أدبية عن كفالة الحماية للضعفاء. ويجب علينا أن نمنع أن يتكرر في أي وقت من الأوقات ارتكاب أعمال إبادة جماعية كالتي ارتُكبت في رواندا.

لماذا تندر ممارسة منع نشوب الصراعات بشكل فعال؟ ولماذا نفشل كثيراً مع وضوح احتمالات النجاح في الأخذ باستراتيجية وقائية؟ ثمة ردّان رئيسيان يُستمدّان من التجارب السابقة. الأول، هو أن القدر الذي تستطيع الجهات الفاعلة الخارجية عمله، بما فيها الأمم المتحدة، كثيراً ما يكون محدوداً جدا إذا ما امتنعت الحكومة المعنية عن الاعتراف بأن لديها مشكلة يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع عنيف ورفضت عروض تقديم المساعدة. أما الثاني فهو افتقار المجتمع الدولي في أغلب الأحيان إلى الإرادة السياسية اللازمة للقيام بعمل فعال في الوقت المناسب.

لكن هذه الاتجاهات ليست بالعائق الوحيد. فلا يقل عنها أهمية الطرق التي تحدد بها الدول الأعضاء مصلحتها الوطنية في أي أزمة معينة. ومن شأن وضع تعريف جديد أوسع نطاقاً يستند إلى تصور أشمل للمصلحة الوطنية في القرن الجديد أن يحفز الدول على أن تجد في السعي لتحقيق أهداف الميثاق الأساسية، بما فيها منع نشوب الصراعات، ما يوحد فيما بينها بدرجة أكبر. وكما أكد الأمين العام:

> ”في عصر يشهد ازدياداً في عدد التحديات التي تواجه البشرية، تكون المصلحة الجماعية هي المصلحة الوطنية“. (A/55/985، الفقرة ١٦٤)

والاستراتيجيات الوقائية ليست سهلة التنفيذ. فتكاليف الوقاية يتعين تسديدها في الوقت الراهن، بينما نجني مكاسبها في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تكون المكاسب غير ملموسة: أي عندما تنجح الوقاية، لا يكون مرئيا سوى الترر اليسير. ومع ذلك، يدل التقرير دلالة واضحة على أن منع نشوب الصراعات هو أكثر النهج استصوابا وجدوى من حيث التكلفة لتعزيز النظام الدولي السلمي العادل المتوخى في الميثاق.

وتوفر الحكومات أفضل الحماية لمواطنيها ضد التدخل الخارجي غير المرحب به عندما تحسم بطريقة سلمية وضعا يمكن أن يتدهور إلى صراع يتصف بالعنف، وتطلب المساعدة الوقائية حالما تستدعي الضرورة ذلك. والعمل الوقائي الدولي، إذا ما استعمل بهذه الطريقة، يمكنه أن يعزز إلى حد كبير قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على سيادتها الوطنية وعلى ممارستها.

لقد آن الأوان لترجمة الأقوال عن منع الصراعات إلى أفعال ملموسة. والانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية

الفعالة سيقتضي إرادة سياسية دائبة والتزاما طويل الأجل بالموارد، ليس أقله في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن المساعدة الإنمائية تضطلع بدور هام في تخفيض حدة الفقر والتفاوتات، وفي تعزيز العدالة والحكم وحقوق الإنسان والأمن وبذلك تصبح أداة قوية للوقاية. ومن الضروري إذن زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت العام الماضي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق.

ويحدوني الأمل، كما يحدو الأمين العام الأمل، أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من العمل معا على تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن القائمة بأعمال البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تموز/يوليه، تطلب إلى الجمعية العامة، في رسالة موجهة إلي ومؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، أن تستمع إلى بيان من المراقب عن سويسرا في مناقشة تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ومراعاة للأهمية المولاة للمسألة قيد المناقشة، تقترح الرئاسة أن تبت الجمعية العامة في الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن سويسرا في مناقشة تقرير الأمين العام؟

تقرر ذلك.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت بنغلاديش تؤكد، باعتبار ذلك محور سياستها الخارجية وجهودها الدبلوماسية، على أن منع نشوب الصراعات حاجة سياسية وإنسانية واقتصادية وأخلاقية ضرورية. لذلك نعتبر تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع منع نشوب الصراعات المسلحة بوصفه موضوعا مميزا لأول مرة مناسبة خاصة. ولقد اشتركنا بنشاط في المداولات عندما عالجت الجمعية العامة الموضوع في الماضي في سياق خطة من أجل السلام وملحقها في إطار أعم. واتخذت بنغلاديش مبادرة تعزيز ثقافة الوقاية. وقد ركزنا على تدابير طويلة الأمد تسهم في بناء أسس السلام الدائم. وأدت الجهود التي بذلناها إلى اعتماد الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وهذه الوثيقة الخالدة واردة في القرار ٥٣/٢٤٣.

ومجلس الأمن، بدوره، يعالج هذه المسألة. فقد أجرى مناقشات مفتوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وتموز/يوليه ٢٠٠٠. وخرجت مناقشات المجلس، التي اشترك فيها عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة، باستنتاج أن منع نشوب الصراعات يقتضي نهجا شاملا على صعيد المنظومة. وبات واضحا بشكل متزايد أن منع نشوب الصراعات يتطلب مشاركة نشطة من جميع الأطراف الفاعلة أي: الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني عموما.

وطلب مجلس الأمن بالتالي من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى الجمعية العامة أيضا. ومثلما ذكرت نائبة الأمين العام لويز فريشيت، يتضمن ذلك التقرير البارز توصيات باتخاذ نهج شامل على صعيد المنظومة بأسرها لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ورفعت هذه التوصيات بعد مشاورات مكثفة داخل منظومة الأمم المتحدة. أما تنفيذها فيتوقف علينا الآن.

ومثلما يذكر الأمين العام، تضمن تقرير لجنة كارنغي لعام ١٩٩٧ أرقاما جلية. فلقد أنفق المجتمع الدولي ٢٠٠ بليون دولار على الحروب الرئيسية السبع خلال

التسعينات. ويشير التقرير إلى أن العمل الوقائي كان بإمكانه أن يوفر ١٣٠ بليون دولار. وفي حالة رواندا، كان من شأن بعثة معززة للأمم المتحدة قادرة على منع الإبادة الجماعية أن تكلف ٥٠٠ مليون دولار. بدلا من ذلك، أنفق المجتمع الدولي في نهاية المطاف ٤,٥ بليون دولار في شكل مساعدات إلى رواندا عقب الإبادة الجماعية.

والتكلفة البشرية للحروب لا تحصى. وألتمس من الجمعية أن تفكر في الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا، والمجازر التي وقعت في سربرينيتسا، وعمليات القتل الجماعي التي ارتكبت في كوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وأنغولا، وأماكن أخرى من العالم. فلنفكر في الأشخاص – من الرجال والنساء والأطفال – الذين قصرنا في إنقاذ حياتهم من ويلات الحرب والموت والمعاناة والذل. والإرث الذي تخلفه الحروب تتحمله الأمم سنوات طويلة. فالزمن الحاضر بالنسبة لهذه الأمم دمار؛ ولكن المستقبل قاتم أيضا بسبب الصراعات المسلحة، ناهيك عن الدول المنهارة. ولدينا التزام بموجب الميثاق، وهو التزام أخلاقي بإنقاذ العالم من خراب الحرب.

ولقد أجرى مجلس الأمن، لدى تلقيه تقرير الأمين العام، مناقشة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ امتدت يوما كاملا، شارك فيها أعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع. والمناقشة المفتوحة التي أجريت تحت رئاسة بنغلاديش ركزت على التوصيات المتعلقة بدور مجلس الأمن، وتلقت ردودا إيجابية من المشاركين. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، طلبت بنغلاديش إلى مجلس الأمن أن يبت ضمن اختصاصه في التوصيات باعتماد مشروع قرار.

ونحن نقدر أن الأمين العام شارك في عملية تشاورية مكثفة شملت جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة لتوضيح توصياته الواردة في التقرير. وبنغلاديش تؤيد معظم التوصيات تقريبا. وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أتناول بضع مسائل جوهرية.

أولا، دور مجلس الأمن: مسؤوليته الرئيسية تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وبعبارة أخرى، منع نشوب الصراعات أو حفظ السلام أو إنفاذ السلام. وإجراءات منع نشوب الصراعات تشمل حفظ السلام وبناء السلام. وهذا يصلح عندما يكون مجلس الأمن قادرا على الاضطلاع بدوره بفعالية وموضوعية وبدون قيود.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكون قادرا على اتخاذ القرارات بناء على ما يتطلبه وضع معين، وبناء على جدوى الحالة، وليس بناء على ما يرغب بعض أعضاء المجلس في تأييده. ولست بحاجة إلى الدخول في التفاصيل. فتقرير كارلسون عن الإبادة الجماعية في رواندا، وتقرير الأمين العام عن مذبحة سربرينيتسا تقريران ملهمان. وينبغي لنا أن نستفيد من الدروس المستخلصة من هاتين الكارثتين. وأود أن أسترعي الانتباه إلى ضرورة متابعة مثل هذه التقارير. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لبناء السلام بعد انتهاء الصراع حتى لا تتكرر المآسي التي أخفق في منع وقوعها.

ثانيا، فيما يتعلق بتوفر الإرادة السياسية، أعرب الأمين العام في مناسبات عديدة عن أسفه فيما يتعلق بالافتقار إلى الإرادة السياسية الحاسمة. والحديث المنمق ينم عن عدم الاستعداد للانضمام إلى الآخرين في عمل متضافر، وكذلك عن عدم الاستعداد من جانب الدول الأعضاء، لا سيما الدول المقتدرة، لتقديم ما يلزم من الرجال والمال. وما لم نستطع كسر هذه القيود، فإن منع نشوب الصراعات سيظل بعيدا عن منالنا بالمعنى الحقيقي.

ثالثا، فيما يخص العلاقة بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة، نرى المسألتين تكمل وتعضد كل منهما

الأخرى. وتسعى التدابير الموصى بها للوقاية الهيكلية إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراعات. وهي تتمثل إلى حد كبير في جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ونحن نوافق تماما على التوصية بإدراج الاستراتيجيات الوقائية في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيثما اقتضت الضرورة.

رابعا، فيما يتعلق بالاستثمار في مجال الوقاية، تتمثل أكبر صعوبة في الحصول على الموارد اللازمة للعمل الوقائي في أنه ينبغي تحمل تكاليفه الآن بينما تجنى ثماره في المستقبل. وينبغي النظر إلى الاستثمار في مجال الوقاية باعتباره قسطنا المقدم لمستقبل آمن. آمن ضد تكاليف الحرب – المالية والبشرية والمادية – مستقبل موثوق بالأمن المشترك بدلا من العبء المشترك. وهذه هي الرسالة الرئيسية للأمين العام في تقريره.

خامسا، يجب أن ننتقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. فالصراعات التي نشبت عبر أربع قارات في التسعينات لم تكن قطعا مجرد ظاهرة لفترة ما بعد الحرب الباردة. بل نتجت أيضا عن نهجنا الخاطئ تجاه السلم والأمن. إذ ظللنا زمنا أطول مما يجب وفي مناسبات أكثر مما يجب ننتظر التصرف برد الفعل بدلا من العمل من أجل الوقاية.

وينبغي للجمعية العامة أن تستجيب إلى تقرير الأمين العام بدعم توصياته وبتقديم الإرشاد لتنفيذها. وتود بنغلاديش أن تحدد الأولويات التالية.

أولا، فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الأساسية للصراعات، ينبغي لتقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب الصراعات في أفريقيا أن يوفر الأساس اللازم للعمل. ثانيا، يجب أن يكون هناك تنفيذ كامل وفعال لخطط وبرامج العمل الناتجة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في التسعينات. وسيتحقق قدر كبير من أهداف منع نشوب الصراعات إذا تمكنا من إحداث تقدم جوهري هناك. ثالثا، يجب أن نوفر للمنظمة الموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع على النحو الملائم بمسؤولياتها ومهامها. ومن الضروري قطعا توفير موارد إضافية، ولكننا نرى أيضا أن تحسين إدارة الموارد من شأنه تعزيز الحجج المؤيدة لزيادة الدعم. رابعا، أقل البلدان نموا هي من أضعفها أيضا. والعديد من البلدان الأقل نموا متضررة من الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، يستحق برنامج بروكسل للعمل لأقل البلدان نموا أن يلقى الاهتمام الخاص من المجتمع الدولي. خامسا، في هذا الأسبوع كنا نناقش الأخطار التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل بجدية للحد من سوق الأسلحة وتدمير الترسانات منها. ونحن نتطلع إلى اعتماد برنامج عمل فعال يجري التفاوض بشأنه حاليا.

ويمكن تعزيز الأهداف البعيدة الأمد للوقاية بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج العمل المعني بثقافة السلام. وفي هذا السياق، يقدم الأمين العام توصية محددة في تقريره. إذ يذكر بأن الجمعية، في قرارها ٥٣/٢٤٣،

> ”[دعت] الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلى تعزيز الأنشطة المتصلة بمنع نشوب الصراعات“. (A/55/985، الفقرة ٢٩)

ونود أن نؤكد بقوة على ضرورة التنفيذ المبدع لهذه التوصية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. إذ أن كل حرب وكل صراع يمثل تحديا للأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. ويجب منع نشوب الصراعات المسلحة، بالنظر إلى كبر حجم الموت والدمار والمعاناة الجسدية والنفسية والعبء الأخلاقي الذي تلقيه على عاتق المجتمع الدولي. ويجب تحمل

المسؤولية من قبل الجميع. وقد أوصى الأمين العام ببعض التدابير المفيدة في ذلك الاتجاه. وعلينا الآن أن نستجيب.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يتقدم لكم، السيد الرئيس، بالشكر على تنظيم جلسات نقاش عامة لبحث موضوع الصراعات الذي يقع بشكل مباشر في صميم اختصاصات هذه الجمعية، حيث نصت على ذلك المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة. كما نود أن نسجل تقديرنا للأمين العام على تقديمه تقريرا ضافيا حول منع الصراعات موضوع هذه الجلسة. ونود في ذات السياق أن نشيد بمبادرة مجلس الأمن في عقد جلسة عامة الشهر الماضي لبحث الموضوع. ونتطلع إلى مناقشة الأجهزة والوكالات المعنية في الأمم المتحدة لذات التقرير حتى نصل لرؤية واستراتيجية واضحة تنير الطريق لمنظمتنا لمنع الصراعات.

لقد اطلع وفد بلادي بتمعن شديد على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/985، والتوصيات المحددة التي تقدم بها. ونود أن ننتهز هذه السانحة لنورد ملاحظاتنا حوله، راجين أن تسهم في إثراء النقاش. وبالطبع لن نتمكن من استعراض جميع التوصيات، ولكننا سنركز بإيجاز على بعضها.

أولا، يرى وفدنا ارتباطا وثيقا بين تقرير الأمين العام حول منع نشوب الصراعات وتقريره عن أسباب الصراعات في القارة الأفريقية، وهو التقرير الذي حدد بصورة تفصيلية أسباب الصراعات في القارة الأفريقية بوصفها تركات من الماضي ترجع للعهد الاستعماري، ولأسباب اقتصادية واجتماعية، وعوامل خارجية أسهمت في بروز تلك الصراعات واستمرارها. لذلك يؤمن وفدنا بأن معالجة جذور هذه الصراعات تعتبر عاملا أساسيا لمنع هذه الصراعات.

ونسبة لاختلاف هذه الصراعات من منطقة لأخرى، ووجود خصائص معينة لكل صراع، فإن الأمم المتحدة في تحركها لمنع تفجر هذه الصراعات، مطالبة بالتنفيذ الصارم لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، خاصة مبادئ السيادة ووحدة أراضي الدول واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل الصراعات بالطرق السلمية، كما ورد في إطار الفصل السادس من الميثاق وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي. وفي هذا السياق نسجل ارتياحنا لتأكيد الأمين العام بوضوح في تقريره لهذه المبادئ بقوله إن جهود الأمم المتحدة لمنع الصراعات يجب أن تتفق مع أغراض ومبادئ الميثاق.

ثانيا، نؤيد جهود الأمين العام في الانتقال بالأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، ونتفق معه في أن النهج الوقائي يوفر على المجتمع الدولي تكاليف بشرية ومادية ينبغي استثمارها في منع الصراعات. كما نتفق معه في أن المسؤولية الرئيسية عن منع الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ويتمثل الدور الأساسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الدعم للجهود الوطنية باعتباره في حد ذاته استثمارا في مجال التنمية المستدامة.

ثالثا، نؤيد توصية الأمين العام الأولى حول تعزيز سلطات الجمعية العامة لإعداد استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات. وقد يكون من المناسب أن تعمل هذه الجمعية، من خلال فريق عمل مفتوح العضوية، على وضع هذه الاستراتيجيات اللازمة استنادا إلى قرارات الجمعية العامة حول منع الصراعات، كما نؤيد التوصية الرابعة المتصلة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز منع نشوب الصراعات، وهي توصية لها ارتباط وثيق بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات بالنظر للدور الذي يضطلع به المجلس في تحقيق التنمية وإزالة الفقر، إلى جانب التوصية الخامسة المتعلقة بمحكمة العدل الدولية.

رابعا، إننا نرحب بتعزيز الأمين العام لدوره المعروف في منع الصراعات وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد، وحرصه على التعاون مع الدول الأعضاء لتنفيذ ذلك الهدف. أما الشبكة غير الرسمية التي يزمع الأمين العام إنشاءها من الشخصيات البارزة من أجل منع نشوب الصراعات، فإننا نأمل كثيرا أن يتم اختيار أعضائها وفقا لمعايير شفافة، بما في ذلك التشاور مع الدول الأعضاء.

خامسا، حول التوصية الرابعة عشرة من تقرير الأمين العام حول الشفافية في مسائل نزع السلاح، فإننا نتفق مع ما ذهب إليه الأمين العام حول الأخطار الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة، ونتطلع إلى نجاح مؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير الشرعي بها الذي ينعقد هذه الأيام. ومع ذلك كنا نأمل أن يتطرق التقرير لمخاطر أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة الأسلحة النووية وهي الأسلحة الأكثر فتكا والأكثر خطرا على البشرية.

سادسا، بالنسبة للتوصية السادسة عشرة من تقرير الأمين العام حول العمل في مجال حقوق الإنسان، ومع إيماننا التام بأن عنصر حقوق الإنسان يشكل أساسا صلبا لمنع الصراعات، فإننا نحذر من الاستعانة بالمعلومات والتحاليل التي تصدر عن هيئات وآليات حقوق الإنسان في جهود منع الصراعات. فما دامت هذه الآليات تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بشكل انتقائي ولأهداف سياسية، وتستهدف دولا بعينها وتغض الطرف، بل وتمارس الصمت، إزاء الانتهاكات الواسعة التي ترتكب ضد حقوق الإنسان، في دول أخرى عديدة؛ وما لم تتوفر الشفافية والموضوعية في تناول آليات حقوق الإنسان لأوضاع حقوق الإنسان في كل الدول بدون استثناء، فإن هذه التوصية لن تخدم الغرض الأساسي والنبيل الذي دفع الأمين العام لأن يضمنه في تقريره. بل إنها ستساهم في استمرار الأسلوب الانتقائي والمشين الذي تنتهجه آليات حقوق الإنسان حاليا داخل أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا نتفهم ونؤيد تماما ما تنص عليه المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة حول إسهام المنظمات غير الحكومية في خدمة أهداف الأمم المتحدة، ومن بينها بالطبع منع الصراعات. وقد نجحت بعض المنظمات غير الحكومية في هذا التوجه، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في الفقرة ١٤٣ من التقرير. إلا أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة، وبكل أسف ظهور منظمات غير حكومية تعمل على تأجيج الصراعات بدلا عن المساهمة في إيقاف نزيف الدم. وشهدنا في السودان مثلا منظمات غير حكومية تعمل في دعم حركة التمرد دعما مباشرا بالسلاح والمؤن، بل وتقدم تسهيلات عسكرية لوجستية لحركة التمرد لشن هجماتها العسكرية، كما حدث أخيرا. في منطقة غرب بحر الغزال بجنوب السودان، الأمر الذي تسبب في أوضاع إنسانية بالغة الخطورة على النحو الذي أكدته إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن هذه المنظمات لا تزال تجمع المساهمات في الدول الغربية بدعوى أنها تقدم مساعدات إنسانية للشعوب الأفريقية المتضررة من الصراعات! لذلك فإنه وفي حالة تنفيذ التوصية بأن يعقد المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، فإننا ندعو للاهتمام بإبراز مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تتحلى بالمسؤولية، والتي يحتوي سجلها وأنشطتها على إسهامات فاعلة في مجال منع الصراعات وبتنسيق ومعاونة تامين مع الحكومات المعنية.

لقد تطرق الأمين العام في الفقرة ١١٠ من تقريره إلى دور الوكالات الإنسانية في مجال الدعوة، إلى جانب النداءات الموحدة بشأن المساحات والمناطق التي توضع لأسباب إنسانية خارج دائرة الصراعات، وإفساح المجال لإيصال المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة. ونشير في

هذا السياق إلى أن حكومة السودان ظلت توفر للأمم المتحدة كل أشكال التعاون المطلوب لتحقيق هذه الغاية الإنسانية، خاصة عملية شريان الحياة. كما ظلت الحكومة تعلن عن رغبتها في وقف شامل لإطلاق النار بهدف تسهيل انسياب الإغاثة الإنسانية وإيصالها إلى المتضررين، وبناء مناخ من الثقة يعزز جهود السلام والإسراع بها، الأمر الذي ظلت حركة التمرد ترفضه المرة تلو المرة. وقد تسبب الهجوم الأخير الذي نفذته الحركة في غرب بحر الغزال الشهر الماضي في خلق أزمة إنسانية أدت لنزوح وتشريد مئات الآلاف من المواطنين الذين أعدوا أنفسهم للموسم الزراعي في منطقة وصفتها النشرة التنويرية لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة بأنها كانت ''سلة غذاء للسكان في تلك المنطقة''.

إننا ندعو اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات الإنسانية لأن تستجيب لطلب الدول النامية القيام بتنوير دوري عن أنشطتها الإنسانية في مختلف الدول، الأمر الذي من شأنه أن يضفي على هذه الأنشطة طابع الشفافية ويسهم في دعم وتعزيز الثقة في نزاهة وحياد النشاط الإنساني الذي تضطلع به هذه الوكالات في الدول المتأثرة بالصراعات المسلحة.

ومما يثير اهتمامنا التوصية العشرون التي طرحها تقرير الأمين العام والتي نرى أنها تمنح منسق الحالات الطارئة، ووكالات الأمم المتحدة ولايات لا تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، أو أي من قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ولعل المحاذير المقترنة بهذه التوصية تكمن في أن لبعض وكالات الأمم المتحدة الإنسانية اتفاقيات مع منظمات غير حكومية عرفت بعدائها السافر لحكومات الدول المتأثرة بالصراعات. بل نجد أن بعض هذه المنظمات ينحاز لحركات التمرد، ويوفر لها الدعم العسكري، الأمر الذي يتناقض تماما مع الأهداف والمهام الإنسانية التي تسعى إليها، بل ويجعلها في واقع الأمر طرفا ثالثا يعمل لتأجيج الصراعات واستدامتها.

فيما يتعلق بالتوصية الواردة في هذا السياق، والتي طلبت إلى مجلس الأمن أن يدعو منسق الأمم المتحدة للإغاثة في الحالات الطارئة أن يقدم تنويرا إعلاميا على نحو منتظم لفائدة أعضاء المجلس بشأن أي حالات تقوى فيها احتمالات اندلاع أزمة إنسانية، فإننا نرى أن تنفيذ هذه التوصية سيفضي لتهميش الدور الأساسي للجمعية العامة للأمم المتحدة حسبما حدده ميثاق المنظمة. فضلا عن أن مثل هذا الإجراء لا يخلو من الانتقائية المستندة في كثير من الحالات لأغراض سياسية كما ثبت بالتجربة في السنوات الأخيرة.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي والعون الغذائي في حالات الطوارئ فقد وردت الإشارة في الفقرة ١١٣ من التقرير لدول أفريقية من بينها السودان بشأن استغلال السيطرة على مصادر وإمدادات المواد الغذائية. ونحن على ثقة تامة بأن الأمم المتحدة، وبخاصة القائمين على إدارة مساعداتها الإنسانية بجنوب السودان، يدركون تماما أن ذلك أمر تقع مسؤوليته على حركة التمرد. فهي التي قامت علنا، وعلى مسمع ومرأى العالم بهذا الفعل. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي عرفت بأدائها المسؤول وغير المنحاز رفضت كل الضغوط التي مارستها عليها حركة التمرد بشأن كيفية توزيع إمدادات الإغاثة لإدراك هذه المنظمات أنها سوف تنتهي في نهاية المطاف إلى أيدي المقاتلين من حركة التمرد. ولعل الفارق الكبير في هذه المسألة يكمن في أن حركات التمرد، خلافا للحكومات، تدرك أنها غير خاضعة للمساءلة القانونية الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في نهب مواد الإغاثة وتحويلها لصالح قواتها المتمردة على حساب المواطنين المتضررين الأبرياء.

ختاما، أود أن أعلن مرة أخرى ارتياح وفد بلادي لهذه الجلسة، التي تؤكد مجددا الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة بصفتها الهيئة الدولية الوحيدة التي تتمتع بتمثيل عالمي في منظومة الأمم المتحدة، وأهمية الحفاظ على هذا الدور وقيادة الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات اللازمة لمنع الصراعات.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

أود أن أبدا بتوجيه الشكر إلى السيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، على عرضها التقرير الهام الذي أعده الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإجراء هذه المناقشة وبالفرصة التي تتيحها لجميع الدول الأعضاء للكلام بشكل عام عن المسائل المثارة في التقرير.

أولا، أود أن أؤكد دعم الاتحاد الأوروبي للنهج العام المقترح. ومناقشة اليوم ما هي إلا البداية. ونرجو أن تتاح الفرصة للجمعية العامة، بعد المناقشات التي تجري في مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل، لكي تنظر في التقرير بأكمله وفي التوصيات التي يتضمنها، بما يكفل الاتساق في دراسة هذه المسألة.

يساورنا جميعا عميق القلق من جراء الصراعات العنيفة التي لا تزال تسود في جميع أنحاء العالم، والتي تسبب قلقا خاصا في البلدان النامية. والعواقب الرئيسية لهذه الصراعات هي المعاناة الضخمة للسكان. وتترك أيضا آثارا مدمرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى البيئة في تلك البلدان.

ولهذا يجب بذل جهود خاصة في مجال منع نشوب الصراعات. إن كلفة هذه الجهود من الناحيتين الإنسانية والمالية ستكون أقل بكثير من كلفة إدارة هذه الصراعات أو حسمها.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية والتي أقرت بضرورة تعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يشكل منع نشوب الصراعات جزءا لا يتجزأ من نهج شامل طويل الأجل يرمي إلى حسم الصراعات وتدعيم السلام ومنع اندلاع صراعات جديدة.

ونتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام في قوله إن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية وغيرها من الأطراف الداخلية. ونرى أن الحلول الصائبة للصراعات المحتملة لا يمكن أن توجد إلا من خلال مشاركة أكبر من جانب الحكومات نفسها. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد الدور التكميلي الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني. ويعود هذا جزئيا إلى أنه كثيرا ما توجد منظمات المجتمع المدني في الميدان، وبخاصة حيث لا توجد هياكل الدولة، وتكون في وضع جيد يسمح لها بالتعرف على الأسباب الجذرية للصراعات في أول فرصة.

ولا بد للمجتمع الدولي من الإسهام في تنمية القدرات المحلية والإقليمية بالنسبة لمنع نشوب الصراعات، كما يؤكد تقرير الأمين العام. وعلى سبيل المثال، يتعاون الاتحاد الأوروبي بالفعل مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام فيما يتعلق بالرابطة الوثيقة القائمة بين منع الصراع والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. فجهود التنمية تذهب سدى في حالات الصراع. والتخلف والفقر من العوامل الأساسية لنشوب الصراعات.

ويؤكد الأمين العام بكل حق ضرورة مكافحة الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يرسم نهجا موحدا طويل الأجل لمسألة التنمية المستدامة. ويجب أن يتضمن النهج الموحد الجوانب التالية: التنمية الاقتصادية المستدامة؛ ونشر الديمقراطية؛ واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الحكم السديد؛ ومكافحة المخدرات والجريمة الدولية؛ ودعم التقدم في الصحة العالمية.

ونتقدم بالتهنئة إلى الصناديق والبرامج – وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – على جهودها الإضافية الرامية إلى الحكم السديد واحترام سيادة القانون. وبالمثل، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تدرك هذه الحقيقة.

ويجب أن يكون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنظر في جميع انتهاكات حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات منع نشوب الصراعات المسلحة. ويتضمن ذلك أن تتمتع المرأة تمتعا كاملا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونوافق على رأي الأمين العام في ضرورة تشجيع دور المرأة في الجهود الرامية إلى منع الصراع. ومن الضروري كذلك أن ندمج تحليلا للمشاكل الجنسانية ضمن أنشطة الإنذار المبكر.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على تعزيز وحماية حقوق الطفل. ويشدد الأمين العام بكل حق على أنه، في غياب الأمل في المستقبل، يقع الصغار فريسة سهلة لمن يجندون الأطفال المحاربين. ويجب على جميع استراتيجيات منع نشوب الصراعات أن تأخذ في الاعتبار الصدمة النفسية التي تسببها أعمال العنف التي يكون الأطفال إما ضحاياها أو شهودا عليها.

وفي هذه اللحظة ذاتها، ينعقد المؤتمر المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في قاعة الجمعية العامة، ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليشدد على الأهمية التي يوليها لهذه المسألة في سياق منع نشوب الصراعات.

ينبغي لنا تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وعندما يتعلق الأمر بالأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة نعتقد أنه ينبغي زيادة التعاون بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وقد سبق أن أتيحت لنا الفرصة لتناول دور مجلس الأمن فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وأود أن أضيف هنا أننا نؤيد التوصية التي تمكن الجمعية العامة من ممارسة مسؤوليتها بالكامل في مجال منع نشوب الصراعات. وينطبق نفس الشيء على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما عندما ينظر في أسباب الصراع التي تقع في صميم ولايته.

وقد اضطلع الأمين العام حتى الآن بدور هام في منع نشوب الصراعات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا الدور يجب تعزيزه. وينبغي للأمين العام أن يستخدم بالكامل الصلاحيات التي يعطيها إياه مباشرة ميثاق الأمم المتحدة وأن يستخدم سلطته الأخلاقية. ويسلم الاتحاد أيضا بأهمية دور إدارة الشؤون السياسية كمنسق لجهود منع نشوب الصراعات.

وفي إطار المجتمع الدولي، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يسهم بفعالية في الجهود المبذولة في مجال منع نشوب الصراعات. ويولي الاتحاد في إطار سياسته الأمنية والدفاعية أهمية كبرى لتحسين فعالية قدرات المجتمع الدولي برمته. وقد

تم اعتماد برنامج عمل لتحقيق هذه الغاية في مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد مؤخرا في غوتبورغ، والذي مثل نهاية رئاسة السويد. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه يجب القيام بجميع أعمال منع نشوب الصراعات مع أكمل قدر من الاحترام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويسعى الاتحاد إلى إقامة تعاون زائد مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني، في مجالات تشمل الإنذار المبكر، والتحليل، والعمل، والتقييم. ومن ضمن المقترحات المحددة التي تتصورها الأمم المتحدة تكثيف تبادل المعلومات، والتعاون الفعلي وبرامج التدريب المشتركة للموظفين في المقر وفي الميدان على السواء.

وفيما يتعلق بالجانب المالي، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي هي من المساهمين الرئيسيين في المساعدة الإنمائية الرسمية، ستواصل الوفاء بالتزاماتها. والاتحاد مستعد لأن يناقش مع الأمين العام الآثار المالية المترتبة على تقريره. وبوسع الأمين العام أن يعول على الدعم والتعاون النشطين من الاتحاد الأوروبي في مجال منع نشوب الصراعات. ونحن مستعدون لأن نقدم له المساعدة التي يرغب فيها في رسم خريطة لطريق تنفيذ توصيات محددة.

ويحدونا الأمل أن تتحقق نتائج هامة حتى يمكن إحراز تقدم مصمم تجاه بلوغ الهدف المتمثل في إنقاذ العالم من ويلات الحرب.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود أن أعبر عن شكرنا لكم على عقد هذه المناقشة العامة لموضوع الوقاية من الصراعات المسلحة، الذي تتزايد أهميته في أذهان أطراف عديدة من أعضاء المجتمع الدولي، وكذلك في سلم أولويات الموضوعات التي تبحثها الأمم المتحدة منذ العقد الماضي. ونشكر الأمين العام على تقريره الهام حول الموضوع.

توجد لدى وفد بلادي عدة ملاحظات على تقرير الأمين العام، أود أن أعرض بعضها بإيجاز على النحو التالي. أولا، نلاحظ أن المنطلق الأساسي في التقرير، كما ورد في الفقرة ٦، يقصر الوقاية من الصراعات على تلك التي يمكن أن تنشب داخل الدول. ومع إدراكنا لتفشي الصراعات المسلحة الناشبة داخل الدول، فإننا لا نتفق مع قصر مفهوم الوقاية على مسألة الصراعات الداخلية بالدول، نظرا لاستمرار وجود عدد من الأوضاع الدولية والإقليمية التي تتسم بالخطورة، وتهدد بالانفجار وتستوجب قدرا كبيرا من الجهود للحيلولة دون انفجارها في صراعات مسلحة شاملة.

ثانيا، سبق أن تناول وفد مصر أمام مجلس الأمن عددا من الأمور ذات الصلة بعمل المجلس. واليوم نرى من الأمور الهامة التأكيد على أن الجمعية العامة، وكما ذكر الأمين العام، يجب أن تضطلع بدورها ذي الصلاحيات الواسعة في مجال الوقاية من الصراعات. ونؤيد في هذا الصدد التوصية الأولى في التقرير، وندعو إلى تدارس الدول الأعضاء كيفية تنشيط دور الجمعية العامة عن طريق فريق عمل مفتوح العضوية يقوم بدراسة تقرير الأمين العام، وكذلك أسلوب تنشيط دور الجمعية العامة في هذا الموضوع.

ثالثا، يرى وفد مصر أن كل الاقتراحات الواردة في التقرير، حول تنشيط دور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بشكل عام في مجال الوقاية من الصراعات، تتطلب تخصيص موارد مالية إضافية. ومن غير المقبول أن يقترح أن تجري الأمم المتحدة ووكالاتها الرئيسية تغييرات شاملة على أسلوب رؤيتها وتعاملاتها مع الأوضاع الداخلية لبعض المجتمعات والأوضاع الدولية الأخرى لتكون من منطلق الوقاية، بدون أن يتم تخصيص الموارد المالية اللازمة للقيام بمثل هذا التغيير الجوهري. وإذا كان الأمين العام يقترح أن يكون مثل هذا التمويل منتظما واعتياديا، فإن الميزانية ذات النمو الصفري لا يمكنها أن تتحمل الموارد المالية المطلوبة لأنشطة الوقاية

بدون تأثير سلبي على الموارد المخصصة للتنمية، وهو ما يصعب قبوله.

رابعا، فيما يتعلق بالنقطة الخاصة بالموارد، يعرض التقرير لدور المساعدات الإنمائية الرسمية في دعم الوقاية من الصراعات. ونود هنا أن نذكر بأن تلك المساعدات لم تكن ولا يجب أن يكون الهدف منها هو الوقاية من الصراعات بصفة أساسية، بل إنها تمثل تعهدا من الدول المتقدمة المانحة لمعاونة الدول النامية المتلقية في عملية التنمية، وفقا لأولوياتها. ومن المؤسف أن تلك المساعدات حتى في هذا الإطار لم تصل حتى الآن إلى المستويات المنشودة التي تم التعهد بها. وبالتالي، فإننا نتحسب من أن تمثل إضافة هدف الوقاية من الصراعات إلى الهدف الأصلي من المساعدات الرسمية وهو التنمية، نكسة خطيرة للجهود الإنمائية في الدول المتلقية التي لا تتهددها، أو لا تتهدد أغلبها، صراعات مسلحة من أي نوع. وبالتالي، فإننا لا نتفق مع الفقرة ١٠١ التي تقول إنه يجب أن ينظر إلى كافة السياسات الإنمائية من منظور الوقاية من الصراعات.

خامسا، لم نجد إشارة واحدة في الفقرات الخاصة بنزع السلاح إلى أي نوع من الأسلحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بخلاف الأسلحة الصغيرة. ومع إدراكنا لما تشكله تلك الأسلحة من مصدر لتهديد أمن المجتمعات، خاصة في الحروب الأهلية والاشتباكات الداخلية بين أبناء الدولة الواحدة، إلا أنه ما كان ينبغي للتقرير أن يُغفل الإشارة إلى الأهمية التي توليها دول كثيرة للعمل على نزع السلاح النووي والأسلحة الأخرى، أسلحة الدمار الشامل، التي يهدد وجودها مجتمعات بأكملها. وندعو الأمين العام إلى سد هذه الثغرة في أقرب فرصة.

سادسا، لا شك أن الجهود المعنية بمنع نشوب الصراعات يمكن، بل ويجب، أن تؤدي إلى تعزيز طائفة عريضة من حقوق الإنسان، بحيث لا تقتصر فقط على الحقوق المدنية والسياسية، وإنما تشمل أيضا، وعلى قدم المساواة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. ومصر على اقتناع بأن برامج التعاون الفني التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مع الحكومات المختلفة لها أكبر الأثر في نشر التوعية بحقوق الإنسان وحكم القانون، بما لها من تأثير إيجابي على نشر مفاهيم ثقافة السلام والوفاق والمصالحة وغيرها.

وإذ نسلم بأهمية استعانة مجلس الأمن والجمعية العامة في جهودهما الرامية إلى منع نشوب الصراعات المسلحة بالمعلومات والتحاليل الصادرة عن هيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نؤكد على ضرورة التزام تلك الهيئات والآليات بالدقة اللازمة والحياد والموضوعية والتوازن وعدم التسييس عند تناول أوضاع حقوق الإنسان في دول ومناطق بعينها. كما نشير إلى ضرورة تأكد الهيئات والآليات من مصداقية المعلومات الواردة إليها من المصادر المختلفة، وخاصة المصادر غير الحكومية والتي تتبنى بمقتضاها آراءها التحليلية وتوصياتها الموضوعية.

سابعا، يدرك وفد مصر وجود اهتمام متزايد بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أنشطة وأهداف المنظمة. ونأخذ علما بالتوصية رقم ٢٨ التي يشجع فيها الأمين العام الدول الأعضاء على تأييد مبادرته التي يطلق عليها الميثاق العالمي، وذلك على الرغم من عدم ارتياحنا لتضمن الفقرة ١٤٩ إشارة إلى أن تلك المبادرة تعمل على تحديد كيفية دعم قطاع الأعمال للأمن البشري. وهو المفهوم، أي مفهوم الأمن البشري، هو مفهوم يبقى بالنسبة لنا مفتوحا وفضفاضا وغير محدد. ومن هنا، فإننا نتطلع إلى مناقشة هذه المبادرة وهذه المفاهيم من كافة جوانبها في الإطار الحكومي المعني تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٥.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير مع كل الأسف إلى الإسقاط الوارد في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام، والتي وصفت فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها الأراضي المحتلة. وسبق أن نبهنا إلى هذا الموضوع في كلمتنا أمام مجلس الأمن يوم ٢١ حزيران/يونيه الماضي. وللأسف صدر تصحيح لوثيقة الأمين العام، نعتبر ما ورد فيها تحايلا على الحقيقة ورفضا من دوائر بالأمانة العامة استخدام التسمية المتعارف عليها لتلك الأراضي في الأمم المتحدة، وهو أمر بكل أمانة أراه خطيرا وله تبعات سياسية، ولا ينبغي لهذه الدوائر أن تصر على موقفها بشأنه. من هنا فإننا مرة أخرى نأمل في أن يصدر تصحيح فوري لهذا الموضوع.

وسوف أثير من جانبي هذا الأمر مع أعضاء المجموعة العربية اليوم، وسوف ترسل رسالة من المجموعة إلى الأمين العام في هذا الشأن.

كانت تلك بعض الملاحظات المبدئية على تقرير الأمين العام، ووفد مصر إذ يشكركم مرة أخرى على تنظيم هذه المناقشة العامة، يتطلع إلى استمرار الحوار والتشاور مع بقية الوفود من أجل التوصل إلى منهج عمل مقبول يسمح بإيلاء الاهتمام الواجب بمسألة الوقاية من النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لمعلومات ممثل مصر وكل الآخرين، تحتوي الوثيقة A/55/985/Corr.1 على تصويب للفقرة ٧٧.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر نائبة الأمين العام على تقديمها لهذا التقرير الهام. وفي الذكرى السنوية السادسة لسربرنيتشا، من الصواب أن نتوقف لحظة للتأمل في البعثة الهامة للأمم المتحدة وضرورة مواصلة وتحسين الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم وتفادي الصراع. أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام والأمانة العامة بصفة عامة على جهودهم الجماعية لمساعدتنا جميعا على نقل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات.

إن تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة يقدح الذهن ويعطينا، بل يعطي المجتمع الدولي بأسره في الحقيقة، خلفية مفيدة وتوصيات عديدة للنظر فيها. وسوف تستعرض سلطات بلدي هذه التوصيات بالعناية التي تستحقها.

إن القيادة والإرادة السياسية أهم أداتين للمنع الفعال لنشوب الصراعات. ويمكن لدولة أو مؤسسة أو منظمة غير حكومية أو فرد أن يواجه تحدي المنع. وفي تقرير الأمين العام شدد على أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية، وعلى المجتمع الدولي الذي يؤدي دورا هاما. والحديث أسهل من التنفيذ، مثلما يبرهن التاريخ بغزارة، ولكن الدور الرئيسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يتمثل في دعم الجهود الوطنية لمنع نشوب الصراعات والمساعدة في بناء قدرة وطنية في هذا المجال.

وحيث أن كمّا هائلا من موارد الأمم المتحدة يكرس لمعالجة الصراعات المسلحة التي نشبت بالفعل، فإن السؤال المناسب الذي علينا طرحه هو كيف يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر فعالية وواقعية معا. وعند تناولنا لهذه المسألة علينا أيضا أن نكون مدركين بأن منظمة الأمم المتحدة نفسها لا يمكن أن تنجح بدون دعم الدول والعناصر غير الحكومية أيضا.

وتقرير الأمين العام مفيد جدا في توضيح كونه يبين أن باستطاعة الأجزاء المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن تعاونها وتنسيقها. ونحن نتفق تماما على أن الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية ومختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لديها جميعا إسهامات هامة لتقدمها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيل حواجز الاتصال التي تعيق هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها عن تحقيق التنسيق الأفضل.

وأود أن أشيد خاصة بالتزام الأمين العام بتعزيز الدور الذي يقوم هو به في منع نشوب الصراعات عن طريق أربع مبادرات هامة. فهو يعتزم الإذن بإيفاد المزيد من بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المعرضة للانفجار، وإقامة علاقات بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، والتماس المساعدة من فريق من الشخصيات البارزة في أغراض منع نشوب الصراعات، والنهوض بالقدرة المتوافرة داخل نطاق الأمانة العامة دعما لاتقاء نشوبها. ونؤيد جميع تلك المبادرات تأييدا قويا.

وقد دعت الجمعية العامة الأمين العام إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وإجراء التحليلات، وعلى إنشاء نظام للإنذار المبكر. وهذه مبادرة مفيدة بالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية. إذ من شأنها أن تيسّر للأمين العام سبل الحصول على المعلومات سواء من خلال الأمانة العامة أو من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، حتى يعمل بمزيد من الفعالية والكفاءة على منع نشوب الصراعات. وعوناً له على الاضطلاع بهذا الجهد، ينبغي أن يوجد مكتب داخل الأمانة العامة يتولى تجميع وتحليل مختلف القنوات الكثيرة التي تتدفق منها المعلومات الآن إلى مكاتب منفصلة للأمم المتحدة. وأثني على الأمين العام، وعلى الفريق المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وعلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعملهم الدائب على تهذيب هذا المفهوم.

ونشيد أيضاً بإقرار الأمين العام بالدور الهام الذي يجب أن يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص في اتقاء الصراعات. فلا غنى في المناطق الساخنة التي يحتمل فيها نشوب الصراعات عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية، سواء في جهود الإغاثة أو في الجهود الرامية إلى إنشاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعزيز ما هو قائم منها. وإذا كان التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية جوهريين للحيلولة دون نشوب الصراعات، وأظن أنهما كذلك، فخلاصة القول إنه لا يمكننا أن نتوقع النجاح بدون مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وسوف يلزم بعض الوقت لكي تقوم الجمعية العامة، شأنها شأن مجلس الأمن والأجزاء الأخرى المكوّنة لمنظومة الأمم المتحدة، بتقييم هذا التقرير الرصين، كما يلزمها بعض الوقت كي تستوعب على الوجه الأكمل ما جاء به من تفاصيل وتوصيات. وهو يشكل أساساً ممتازاً للمضي قدماً إلى الأمام. ونرجو أن نتمكن من الاستعانة به في ابتكار وسائل أفضل لمنع نشوب الصراعات وللبناء على التقدم الذي أخذنا نحرزه بالفعل. وإذا قدر لنا النجاح، فسوف تقل في المستقبل حاجتنا إلى التدخل، وإلى بعثات حفظ السلام، وإلى جهود الإغاثة الإنسانية الهائلة. وذلك فيما آمل هو الهدف الذي ننشده جميعاً.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر وكيلة الأمين العام على عرضها تقرير الأمين العام (A/55/985) صباح اليوم.

تناقش الجمعية العامة اليوم للمرة الأولى مسألة منع نشوب الصراعات على وجه التحديد. وهي مسألة ظلت إلى حد ما في خلفية ساحة السلام والأمن الدوليين. ومن ثم نوجه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الجيد التوقيت

بشأن منع نشوب الصراعات، وهو يصفه بأنه يتألف من تدابير تنفيذية وتدابير هيكلية. ونشاركه الرأي في أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات المسلحة تقع على عاتق الحكومات، ولو أن المشاركة النشطة أو المساعدة من جانب الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات غير الحكومية قد تلزم في بعض الحالات.

ومن الأمور المهمة أن يتسم النهج الذي يُنتهج داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة للحيلولة دون نشوب الصراعات المسلحة بالتماسك والتنسيق. ونتفق في هذا الصدد مع التوصيات والملاحظات التي يبديها الأمين العام بشأن الإسهامات الملائمة التي يمكن أن يقدمها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام ومحكمة العدل الدولية.

وسوف يستدعي ذلك بدوره قدراً أكبر من التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لذلك نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تصغي لنداء الأمين العام بأن تنظر في ''استخدام سلطاتها على نحو أكثر فعالية''، كما ينص الميثاق، وأن تنظر في هذا السياق في الطرق التي يتسنى لها بها أن تتفاعل بشكل فعال مع مجلس الأمن بغية منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985، الصفحة ١١، التوصيتان ١ و ٢).

ويرى وفد بلادي علاوة على ذلك أن الجمعية العامة، بوصفها جهاز الأمم المتحدة العالمي الوحيد وأكثر أجهزتها ديمقراطية عليها دور رئيسي في المنع الهيكلي للصراعات الذي يتألف، كما جاء في تقرير الأمين العام، من تدابير لكفالة عدم اندلاع الأزمات في المقام الأول أو عدم تكرار حدوثها. ويتطلب هذا أيضاً التصدي للأسباب الجذرية للتوتر أو الصراع، وما دامت الأسباب الجذرية أو الكامنة للصراع تعزى إلى الفقر وانعدام التقدم الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب العدالة والتنافس على الموارد الاقتصادية، فمن الواضح أن لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أدواراً هامة يضطلعان بها في بدء أنشطة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وتنسيق هذه الأنشطة، ولا سيما تلك التي تتسم بطابع طويل الأمد. وللمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه، وخاصة في تنفيذ أحكام الفصل السادس من الميثاق وفي اتخاذ تدابير تنفيذية لمنع نشوب الصراعات، ومواجهة الأزمات فور وقوعها.

كما نعلق أهمية كبرى على الدور الوقائي الذي يضطلع به الأمين العام على النحو الوارد في توصيته ٩. فلا تزال الدبلوماسية الوقائية واستخدام السلطة الأدبية من أنشطة الأمين العام الرئيسية للحيلولة دون نشوب الصراعات.

والأخذ بنهج منسق ومتماسك إزاء منع نشوب الصراعات ضروري أيضاً بالنظر إلى قلة الموارد وتعدد الطلبات المتنافس عليها في نطاق الأمم المتحدة. ومن خلال فعالية التنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية، سنكون في وضع يتيح الإجابة عن مسائل أساسية من قبيل الأماكن التي يحتمل فيها تصاعد حالات التوتر وتحولها إلى صراع مسلح، والوقت الذي ينبغي فيه للأمم المتحدة أن تتدخل، والتدابير المتاحة أمام الأمم المتحدة لمجابهة حالة بعينها.

وينبغي لنا أيضاً التمييز بين تدابير منع نشوب الصراعات وبين تدابير إدارة الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام وبناء الدولة بعد انتهاء الصراع. وبالرغم من صعوبة الفصل بين تلك الأنشطة في عالم الواقع، يظل الفصل بينها ضرورياً من الوجهة النظرية، وذلك لكفالة الفعالية في تخصيص الموارد والاتساق في عمليات منع نشوب الصراعات التي تقوم بها الأمم المتحدة. فإذا أريد لمنع نشوب الصراعات

أن يبقى مفهوماً عمليا، ينبغي ألا يصبح مصطلحا شاملاً لكل شيء. وقد يكون من المهم أن نرى كيف يمكن تعزيز أنشطة المنع التي تقوم بها الأمم المتحدة في حالة معينة من خلال بعض الأنشطة الأخرى للأمم المتحدة كبرامج بناء السلام في أعقاب الصراعات وتقديم المساعدة الإنمائية، أو التنسيق بينها وبين تلك الأنشطة.

وقد قرأنا باهتمام شديد الجزء الثاني من التقرير، ونود أن نبدي بصدده الملاحظات المبدئية التالية. أولاً، تدعو التوصية ١٢ إلى مزيد من اللجوء النشط للنشر الوقائي قبل اندلاع الصراع. ولم يتم التحقق عملياً بعد من الجدوى النسبية للنشر الوقائي كأداة من أدوات منع نشوب الصراعات مقارنة بغيره من الأدوات. بيد أن تشجيع الدول الأعضاء فرادي على القيام بالنشر الوقائي، مقارنة باستخدام هذه الأداة من قِبل مجلس الأمن أو من جانب منظمة إقليمية تأذن لها الأمم المتحدة، قد لا يؤدي إلا إلى تفاقم حدة التوترات.

ثانياً، ينبغي للعمل الوقائي في مجال نزع السلاح، الذي تشير إليه التوصيتان ١٤ و١٥، أن يركز بالطبع على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكنه ينبغي أن يولي أهمية مساوية، إن لم تكن أكبر، لنزع السلاح النووي ولعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، اللذين ما زالا يشكلان أعظم تهديد للسلام والأمن الدوليين. والتركيز مطلوب أيضاً على الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ثالثاً، ينبغي للتوصية ٢٨، المتعلقة بإشراك القطاع الخاص، أن تتجاوز في الواقع أخذ هذا القطاع بممارسات مسؤولة اجتماعياً. فقد ساعد القطاع الخاص في بعض الحالات، كما بدأنا ندرك بصفة متزايدة، على إذكاء نيران الصراعات أو حتى إطالة أمدها بدعم أطراف الصراع مالياً أو بالمساهمة في جعله مربحاً من الوجهة المالية. وينبغي لذلك تعزيز الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في منع نشوب الصراعات. كما ينبغي إشراك الجهات الفاعلة الأخرى، من قبيل المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

رابعاً، ومن المجالات التي يتعين النظر فيها بالنسبة لمنع نشوب الصراعات والتي نراها ذات صلة بالصراعات المحتمل نشوبها سواء داخل الدول أو فيما بينها، التأثير الناجم عن التنافس المكثف على الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية.

خامساً، يلزم تعزيز قدرة الأمم المتحدة التحليلية من أجل فعالية تقييم الحالات أثناء نشوئها وذلك بغرض تحديد الأدوات الملائمة لمنع نشوب الصراعات.

وختاماً، نرى أن تسترشد الأمم المتحدة بالمبادئ التالية فيما تقوم به من أنشطة في مجال منع نشوب الصراعات. أولاً، ينبغي أن نولي آذاناً صاغية للمبدأ المنطقي الذي أعرب عنه الأمين العام من أن المسؤولية الرئيسية في منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي. ولذلك فإن التعاون النشط من جانب الحكومة أو الحكومات المعنية وموافقتها ضروريان للإجراءات التي تتم بإشراف الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي النظر إلى منع الصراعات باعتباره عملية تهدف إلى معالجة الظروف التي يمكن أن تتسبب في الصراع المسلح. ولأن الظروف تتباين، فإن التسليم بتنوع وتعقيد الأسباب الأساسية للصراع أمر بالغ الأهمية.

ثالثا، ينبغي أن تكون أنشطة الأمم المتحدة لمنع الصراعات ذات طابع مستمر؛ وينبغي للدول الأعضاء أن تكون مستعدة لتحمل التكلفة، من الناحية السياسة والمالية، وخاصة إذا ما توسعت الأهداف أو اشتد العمل فيما يتعلق بإجراءات بعينها، كما يحتمل أن تكون الحالة في عمليات

الوقاية الهيكلية. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون منع الأمم المتحدة للصراعات في حد ذاته ممارسة مفتوحة.

رابعا، ينبغي لإجراءات منع الصراع، سواء كانت ذات طابع تنفيذي أو هيكلي، ألا تكون حساسة إزاء الظروف المحلية القائمة فحسب، ولكن أيضا إزاء السياقات التاريخية والثقافية للصراع المحتمل. والحالات المعينة ليست أحداثا ثابتة ولكنها تنتج عن عمليات تاريخية ترتكز على نزاعات سياسية واقتصادية واجتماعية. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج لا تاريخي إلى فهم مشوه للعوامل التي تغذي الصراع وبالتالي تحد من إمكانية الوقاية الناجحة.

ويحدونا الأمل في مواصلة المزيد من النظر في هذه الوثيقة. ونحن نعتقد، من عدة نواح، أن تقرير الأمين العام يمكن أن يضع أساسا لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح الوفد الأرجنتيني لعقد هذه المناقشة بشأن منع الصراعات المسلحة . ونأمل ونتوقع أن تكون هي نقطة البداية لعمل مشترك من جانب مختلف الأجهزة التابعة للمنظمة. ونود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/985، وأن نشكر نائبة الأمين العام لويز فريشيت على عرضها البليغ للتقرير.

إن الصراعات المسلحة لا تقتل الناس فحسب، بل تدمر أيضا البنية الأساسية للبلد، وتهدر الموارد، وتثير الفوضى في حياة الناس، ولاسيما النساء والأطفال، محدثة أضرارا شديدة بالصحة والتعليم. وبعبارة أخرى، تؤثر الصراعات المسلحة على مستقبل المجتمع ذاته. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى منعها. ومن الواضح أنه لكي نمنع الصراعات، يجب علينا أن نفهم الأسباب التي تولدها. وبالطبع هذه مسألة معقدة تماما لأن كل صراع له مميزاته الفريدة. ولكن ذلك لا يقلل من فائدة المضي نحو اتباع نهج مشترك متسق ومنسق للتعامل مع كل الصراعات.

وبالنظر إلى هذا السيناريو، من المسائل ذات الأولوية تنمية ثقافة لمنع الصراعات تقوم على التنسيق والتعاون بين أعضاء المنظمة، ومختلف أجهزتها والمنظمات والترتيبات الإقليمية، لنتمكن من وضع وتنفيذ الاستراتيجيات السليمة.

ولا شك لدينا في أن توثيق التعاون وتنسيق الجهود بين هذه الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيثبت أنه ذو فائدة واسعة في هذا الصدد. والأمين العام في إشاراته إلى مختلف المسؤوليات التي تلزم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، يستكشف النهج الملائمة للاضطلاع بهذا التنسيق. وتشير توصياته إلى وضع نهج متسق يرمي إلى جعل ثقافة الوقاية تضرب بجذورها على جميع المستويات وفي جميع أنشطة المنظمة. ونرى أن هذا الأمر يجب أن يقابل بالترحيب.

وتشمل ثقافة الوقاية عددا كبيرا من العناصر المرتبطة بكفاءة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وتشمل هذه العناصر، فيما تشمل، الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين، والبعثات الوقائية، وتدابير بناء الثقة، وتدابير أخرى وصفت بتفصيل في تقرير الأمين العام. وبعبارة أخرى، فإن أساس ثقافة الوقاية هو الاستثمار في المستقبل، مما يتيح لنا المضي تجاه اتخاذ نهج شامل للتعامل مع الأسباب الرئيسية للصراع وإيجاد أفضل الطرق للتغلب عليها.

ولكي تكون ثقافة الوقاية ناجحة، يجب أن يتوفر لديها عنصران ضروريان. أولهما، توفر الموارد للمضي قدما في اتخاذ هذه التدابير. وإذ نأخذ هذا في الحسبان، فإننا نرحب مرة أخرى بالإسهامات التي قدمها حتى الآن الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي، ونحث الجميع على

مواصلة الإسهام فيه. والعنصر الثاني هو توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى المشاركين في الصراع لحله. وما يمكن أن يفعله الأجانب قليل للغاية، مهما كانت نواياهم حسنة. ولا يفوتنا أن نسلط الضوء على الدور الذي اضطلعت به المحكمتان الدوليتان كعنصر ردع ببثهما الوعي بأن الإفلات من العقاب لم يعد أمرا محتملا. وسيزداد هذا الدور تحسنا ما أن يدخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ.

لقد ظلت الجمعية طوال سنين عديدة حتى الآن تجاهد لمنع الصراعات، بوسائل من بينها إجراء المناقشات واعتماد القرارات. إلا أن ما تم عمله حتى اليوم لم يحقق النتائج المطلوبة. ومن ثم فإن من المستصوب الآن إيجاد استجابات أفضل لهذه المشاكل. والسلطة التي تملكها الجمعية العامة لهذا الغرض تستمد من ميثاق الأمم المتحدة نفسه. ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف تماما مع الاتجاهات الجديدة في جدول الأعمال الدولي وأن تشكل استجابة للتهديدات الدولية التي تواجه السلم والأمن.

ولذا، فعلى أساس فكرة أن الأمر يتوقف على الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه المنظمة، من خلال شتى أجهزتها، تقع عليها المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن منع الصراعات.

السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لنائبة الأمين العام على عرضها الموجز لتقرير الأمين العام، الذي يوجه مناقشتنا. ومثلما وجدت الفرصة لأعرب عن رأينا في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لدراسة تقرير الأمين العام بشأن منع الصراعات المسلحة، فإن وفدي يرى أن التوصيات الهامة التي يتضمنها تستحق الدراسة المتأنية من جانب الدول الأعضاء في المنظمة. ولذا فإن المكسيك ترحب ترحيبا خاصا بعقد الجلسات العامة للجمعية العامة والمكرسة لدراسة هذا التقرير، وتشكر الرئيس على عقدها.

إن مفهوم الوقاية مضمن في ميثاق الأمم المتحدة ويوجد في أولى مواده بالذات، التي تعلن أن أحد مقاصد المنظمة هو أن ''تتخذ [الهيئة] التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها''. ويبدو من المعقول أن نفترض أن الذين كتبوا ميثاق سان فرانسيسكو كانوا يرون أن الوقاية ينبغي أن تكون دعامة نظام الأمن الجماعي. ومع ذلك، لم يتحقق ذلك الهدف. ومثلما يشير إليه التقرير، فإن السياق الدولي في النصف الثاني من القرن الذي انتهى للتو أفضى بالمنظمة إلى تكريس نفسها لرد الفعل إزاء الصراعات بدلا من منع نشوبها. ونظرا للوضع الدولي في القرن الجديد، يرتكز الانتقال إلى ثقافة الوقاية التي يقترحها الآن الأمين العام على أساس صلب في الميثاق، وسيساعد على استعادة المنطق إلى أولويات المنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وحيدوف (أوزبكستان).

ويرى وفد المكسيك أنه من الأساسي للجمعية العامة أن تستخدم بصورة أنجع صلاحياتها بموجب الميثاق. ويجب أن تستعيد الجمعية العامة الدور المركزي الذي أناطها به الميثاق، مثلما أقره رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أن مؤسسي الأمم المتحدة، اهتداء بمبدأي الديمقراطية والمساواة، أعطوا الجمعية العامة صلاحيات واسعة، وهي أكثر هيئات المنظمة تمثيلا وشمولا. وبموجب المادة العاشرة من الميثاق،

> ''للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه''.

يتضح إذا أن الجمعية العامة مدعوة إلى الاضطلاع بدور مرجح في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة وخاصة، مثلما أشار إليه ممثل الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة، في منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحث على إجراء عملية استطلاعية، بناء على مقترحات وتوصيات الأمين العام، لتعزيز قدرات الجمعية العامة بوصفها هيئة للوساطة ولمنع نشوب الصراعات.

ولا يسعنا أن نتجاهل أن قيام تعاون وثيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين أمر لا غنى عنه. وثمة خطوة أولية نحو تعزيز التنسيق بين هذين الجهازين، حسبما يرد في التقرير، تتمثل في زيادة المشاورات بين رئيسيهما، ليس بالضرورة في فترات محددة، وإنما حسبما تقتضيه الظروف. وهذا التدبير، على ما يبدو من تواضع، يمكن أن تثبت فائدته في إتاحة المجال للمجلس للاستفادة من آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة الذين يعمل باسمهم.

ويتضح أنه بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى الحد من نطاق اختصاص مجلس الأمن إزاء الجمعية العامة. ففي السنوات الأخيرة، عمل المجلس في مجالات خارجة عن اختصاصه رغبة منه في تسوية نزاعات بصورة شاملة ودائمة كانت تشكل تهديدا للسلام. ولا بد لنا أن نسعى إلى كفالة احترام اختصاص كل جهاز، فيما نعمل على تعزيز التعاون بينهما.

والواضح أنه إذا أردنا منع نشوب صراع ما، يجب إزالة أسبابه الجذرية. وهذه الأسباب هي بلا شك متنوعة ومتعددة الأوجه. ومع ذلك، لا ريب أنه إلى جانب القهر وفقدان الديمقراطية، فإن الفقر والتخلف في التنمية وانعدام الأمل في صفوف السكان المتضررين من أكثر أسباب الصراع المتكررة. فقبل يومين في المكسيك، عندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحدث تقرير له عن التنمية البشرية، حذر الرئيس فيسينتي فوكس من أن الفقر، على ما يسببه من ضرر وعار للمجتمعات التي يحيق بها، هو مصدر عدم استقرار على الساحة الدولية. وبالنظر إلى هذه الأسباب مجتمعة، يسهل علينا أن نستخلص أن مسائل وإجراءات منع نشوب الصراعات يجب أن تمثل جوهر عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويجب أن نعزز كفاءة الهيئات ذات الصلة في هذا المجال، إلى جانب الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمشاركة مؤسسات بريتون وودز. وعلينا أن نتخذ إجراءات واسعة النطاق تتيح لنا التصدي للأسباب الجذرية للصراعات وبالتالي منع نشوبها.

لهذا السبب يرتبط المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ارتباطا وثيقا بالجهود الواسعة الرامية إلى بناء ثقافة الوقاية هذه. وسنواصل السعي في ذلك التجمع، إلى إنشاء تحالف عالمي كبير لتعزيز التنمية التي ستفضي إلى شكل جديد وأكثر فعالية من أشكال التعاون تحقيقا للتقدم العام والمتقاسم، وإلى إيجاد طريقة جديدة لإدارة العولمة على نحو مشترك بما يحقق الفائدة للجميع. والتنمية والديمقراطية هما بلا شك أداتان قويتان لمنع نشوب الصراعات.

وسباق التسلح هو مصدر آخر للصراعات. فوجود الأسلحة النووية بالذات يشكل مصدر تهديد للسلم والأمن، مثلما أشار إليه ممثل الفلبين قبل قليل. وستواصل المكسيك الحث على اتخاذ تدابير لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وممارسة الضغط من أجل إضفاء الطابع العالمي على مختلف المعاهدات الدولية في هذا المجال لتصبح فعالة بالكامل؛ وتعزيز التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويجب أن

نستمر في التحرك نحو تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

واستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات الأخيرة سبّب أيضا أضرارا كبيرة وأنزل خسائر يؤسف لها في أرواح البشر الأبرياء. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ستبذل المكسيك قصارى جهدها من أجل كفالة اعتماد برنامج عمل فعال لمنع إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ومكافحتها والقضاء عليها.

والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومكافحة آفة المخدرات، وشن حملة مناهضة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، عناصر أساسية أخرى لثقافة السلام. وهذا يصدق أيضا على مكافحة الإفلات من العقاب، وهو أولوية تتشاطرها حكومة المكسيك تمام المشاطرة.

إن الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل وضع وتعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات تستحق دعمنا الكامل. وعلينا جميعا الإبقاء على تصميمنا على جعل الأمم المتحدة قادرة على التصدي بنجاح للتحديات التي تواجهها في صون السلم والأمن الدوليين، وقبل كل شيء عن طريق منع نشوب الصراعات بصورة فعالة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للجمعية العامة على إجراء مناقشة للنظر في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، الوارد في الوثيقة A/55/985. فهذه الصيغة تتيح لجميع الدول الأعضاء المهتمة أن تعرب عن آرائها بشأن مضمون تلك الوثيقة والتوصيات الواردة فيها.

لقد شاركت كولومبيا في ٢١ حزيران/يونيه، إلى جانب أعضاء آخرين، في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن للنظر في ذلك التقرير. والجدير بالذكر أن بياننا في تلك المناسبة قد تطرق بصورة خالصة إلى التوصيات التي تم التقدم بها إلى ذلك الجهاز. واليوم، نود أن نبدي بعض الملاحظات الاستهلالية بشأن ما تبقى من توصيات رفعها الأمين العام لننظر فيها.

وتتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات. وتطالب الحكومات الوطنية والسلطات الداخلية بالاستجابة الواجبة في الوقت المناسب للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الصراعات المسلحة أو إلى تكثيف الصراعات الدائرة. وهذا هو المطلب الأساسي الذي يجب أن يكون أساسا، من ناحية، لأي نشاط يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، ويكفل، من ناحية أخرى، أن تحدد السلطات المحلية والوطنية المنتخبة انتخابا مشروعا مسار وأولويات منع نشوب الصراعات.

وأهمية مسألة تعريف منع نشوب الصراعات تفوق أهمية مناقشة تحديد الأطراف المسؤولة عن منع الصراع ويبدو أنه لا خلاف على هذه القضية. إن التعريف واسع النطاق وشامل إلى درجة أنه يمكن لأعضاء المجتمع الدولي، بمجرد التلاعب بالألفاظ، أن يطلقوا الاصطلاح ''منع نشوب الصراعات'' على ما درجوا على تسميته بالمساعدة الإنسانية أو المساعدة من أجل تحقيق التنمية أو برامج الصحة العامة أو المشاريع التعليمية للصغار وما إلى ذلك.

ولهذا نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تبذل جهدا صادقا لتعريف منع الصراع. ولهذا المفهوم جوانب عديدة، وإمكانيات متنوعة إلى أقصى حد. كما أن الأطراف التي تنفذه متعددة جدا وبالتالي فمن المحتم أن يجري تحديد مدى ونطاق منع نشوب الصراعات. أهو نموذج جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية؟ أهو مفهوم لا يطبق إلا على

المجتمعات التي تمر بحالات صراع أو التي يمكن أن تتأثر بحالة صراع؟ كيف نشرك المناطق أو الأمم التي تعيش شعوبها في سلام في منع نشوب الصراعات؟ هل كانت إنجازات الدول سابقا في مجال التنمية مسألة منع صراع؟ هناك أسئلة عديدة ويجب أن نبدأ على الفور حوارا دوليا صريحا ومثمرا وغير محدود يمكن أن يجمع بين الدول والمجتمع الدولي من أجل استحداث ثقافة لمنع نشوب الصراعات.

ثمة مجالات عديدة للعمل تأخذ الجمعية العامة بشأنها مسارا يجب إدراجه ضمن مناقشتنا. ومثال ذلك تعزيز آلية تسوية النزاعات بالطرق السلمية، التي توخاها الميثاق في الفصل السادس. ومثال آخر هو إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، الذي كانت آثاره إيجابية جدا على الصعيدين الإقليمي والوطني في بلدان متعددة، بما فيها كولومبيا بطبيعة الحال. وفي هذا السياق أيضا، يوفر إعلان الألفية طريقا يمكن الإسهام باتباعه في منع نشوب الصراعات. ويجب الجمع بين كل هذه الجهود التي تضطلع الجمعية العامة بدور جوهري فيها، وقد يكون على رئيس الجمعية العامة، أو خليفته، أن يقودا جهودا مكثفة للبدء في عملية التنسيق هذه.

ونؤيد بشدة تكثيف الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهناك قيود سياسية على مجلس الأمن في دفع ثقافة صادقة لمنع نشوب الصراعات، وقد توفر الجمعية الوسائل الطبيعية لسد هذه الفجوة. وهذا الحوار الذي لا يزال علينا استطلاع شكله وطرائقه، قد يشكل استجابة لتوصية الأمين العام بأن تكثر الجمعية العامة من استخدام السلطات المخولة لها بموجب المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق، فضلا عن توصيته المتعلقة بضرورة بحث مزايا ثقافة لمنع نشوب الصراعات في الأجل الطويل.

ونوافق على أنه يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكرس قطاعه رفيع المستوى لمسألة أسباب نشوب الصراعات والدور الذي تؤديه التنمية في تعزيز ثقافة لمنع نشوب الصراعات في الأجل الطويل. ويتضاعف الأثر إلى أقصى حد إذا اغتنمنا هذه الفرصة وجعلنا الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة والمصارف الممولة الإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بطبيعة الحال يتمخض عن نتائج ملموسة. ويجب ألا يكون هدفنا إلا توحيد وتنسيق الأنشطة التي يدعم المجتمع الدولي من خلالها الجهود الوطنية الرامية لمنع نشوب الصراعات.

وفي هذا الصدد، يجب أن نؤكد أهمية تطوير منع الصراع. ولهذا، فمن الأساسي بالنسبة لنا أن نعزز برامج المساعدة من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة أن نضمن أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها بتحقيق الأهداف المنصوص عليها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن أهم التوصيات التي وضعها الأمين العام التوصية المتعلقة بمحكمة العدل الدولية. وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة قبلت كولومبيا اختصاصها القانوني الملزم منذ عام ١٩٣٢. ونؤيد المحكمة تأييدا قويا بوصفها آلية طبيعية لحل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وندعو جميع الدول إلى قبول اختصاصها القانوني. ونحيط علما بجعل إدارة الشؤون السياسية نقطة مركزية لمنع الصراع. غير أن هذه القضية يجب أن ندرسها بعناية فائقة نظرا للآثار المؤسسية التي قد تترتب على قيام إدارة الشؤون السياسية بتطوير القدرة على ممارسة مسؤولياتها في ذلك المجال،وبخاصة عندما يتضمن ذلك منع الصراعات المتعلقة بمسائل يغلب عليها الطابع السياسي والمتصلة عادة بحساسيات وطنية عميقة الجذور.

ختاما، أود أن أضم صوت بلادي إلى الدعوة الملحة التي يوجهها لنا الأمين العام لكي نكثف جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح، وبخاصة عن طريق الوقف التام للاتجار

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع توفرها في حالات الصراع؛ وفي تجديد التزامنا بحماية حقوق الإنسان وكفالة الفعالية الكاملة للقانون الإنساني الدولي؛ وفي الاستجابة لحاجة أطفالنا ومراهقينا المتضررين من الصراع المسلح؛ وفي إدراج المنظور الجنساني ضمن جهودنا؛ وفي الاستجابة للمشكلة العالمية للمخدرات، في نفس الوقت الذي نمتثل فيه امتثالا تاما لمبدأ تشاطر المسؤولية.

السيد ملادينوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): درست حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985). ونرى أن التقرير يوفر أساسا جيدا جدا للنظر في هذه القضية الهامة. فلأول مرة توصف ولايات وأدوار الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها في منع الصراع المسلح، فضلا عن الممارسات والخبرات الميدانية السابقة وصفا منهجيا. وتؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأييدا كاملا الرسالة الرئيسية للتقرير: تعهد الأمين العام بتحريك الأمم المتحدة من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة لمنع الصراع.

ويكمن منع نشوب الصراعات – وبخاصة الصراعات المسلحة – في صلب مفهوم الأمن الجماعي، وهو بهذا المعنى حجر الزاوية للأمم المتحدة. إلا أن مما يؤسف له أن هذا المفهوم لا يحظى دائما بالاحترام الكامل. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى غياب الثقة الذي أصاب الأمم المتحدة أثناء الحرب الباردة. ويبدو أن انتهاء الحرب الباردة، وبخاصة مع حلول الألفية الجديدة، يتيح ظروفا أكثر مواءمة للأمم المتحدة لكي تحدث تغييرا جذريا في أعمالها. ولكي تعالج المنظمة العالمية في الأعوام القادمة تحديات جديدة أكثر تنوعا من أي وقت مضى، فإنها يجب أن تصلح وتدعم مهام أجهزتها الرئيسية، وفقا لما نص عليه الميثاق، وأن تطور وتنوع التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغير ذلك.

إننا نرى أن مفهوم المنع، لكي ينجح، ينبغي أن يكون مفهوما واسعا جدا. وينبغي ألا يقتصر على منع الصراعات المصلحة؛ بل ينبغي أن يتناول أيضا أسباب التطورات السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى توترات وسوء فهم ونزاعات بأوسع ما تحمل الكلمة من معنى.

المسؤولية الرئيسية تقع، بطبيعة الحال، على الدول، كشخصيات اعتبارية ذات سيادة من شخصيات القانون الدولي، لأن موافقتها حاسمة لصنع القرارات في إطار المنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك كثيرا ما تظهر النزاعات، أول ما تظهر، كنتائج لمشاكل داخلية تتخذ بعد ذلك بعدا دوليا عندما تتحول إلى تهديد لمنطقة ما وللمجتمع الدولي.

ولكن ينبغي ألا تغيب عن البال مسؤولية المجتمع الدولي، وأساسا الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما في الأمور التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية أساسية، نص عليها الميثاق، عن صون السلم والأمن. كما أن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى – الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية والأمين العام – لهم أدوار ومسؤوليات لا يجوز تجاهلها أيضا. ونحن نعتبر دور وأنشطة هذه الأجهزة ميدانا ينبغي لنا أن نواصل فيه الدراسة والتطوير، وفقا للميثاق، لجعلها أكثر فاعلية.

وهذا هام جدا إذا أردنا من الأمم المتحدة أن تعمل بشكل منسق متماسك، وأن تفي، بشكل متزامن مع العناصر الدولية الفاعلة الأخرى، بدورها الذي لا بديل عنه، وبشكل خاص في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة.

من ناحية أخرى، لا يجوز أن تكون هذه الجهود غير متسقة مع أحكام الميثاق والقانون الدولي، وبشكل خاص عند النظر في اتخاذ تدابير إلزامية في إطار الفصل السابع من الميثاق – مثل الجزاءات أو استعمال القوة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة. وهذا هو الضمان الوحيد ضد الإجراءات التعسفية التي تبعدنا عن النظام القانوني الدولي والميثاق.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد النظر في منع نشوب الصراعات المسلحة، لأنها هي نفسها اعترضتها مشاكل بالغة الخطورة بسبب الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، جزاءات مطولة، وحروب أهلية في بيئتها، والحالة في كوسوفو وميتوهيا، والقصف الجوي عام ١٩٩٩، والأزمة في منطقة الأمان في أجزاء من جنوب صربيا. وبسبب سياسة النظام السابق وتحركات خاطئة من جانب المجتمع الدولي في العقد الأخير، لم تتخذ تدابير ملائمة في الوقت المناسب لمنع تحول المشاكل إلى صراعات، وفي آخر الأمر إلى صراعات مسلحة. والحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعهدت، بأقصى قدر من التفاني والمسؤولية، بحل كل المسائل الصعبة، لا سيما تلك التي قد تمثل تهديدا للمنطقة.

لقد واجهت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مؤخرا مشكلة تسلل إرهابيين ألبان ومتطرفين من كوسوفو وميتوهيا إلى المنطقة الآمنة في ثلاث بلديات في جنوب صربيا وقاموا باعتداءات مسلحة، بما فيها اعتداءات بأسلحة ثقيلة، ضد قوات الأمن اليوغوسلافية والسكان المحليين. ورغبة في منع توسيع نطاق الصراع ولحل الأزمة، أعدت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع حكومة جمهورية صربيا، أحد المكونين لها – خطة وبرنامجا. وهما يقضيان بحل الأزمة بالوسائل السلمية، بمشاركة ممثلين للطائفة الألبانية وبدعم من المجتمع الدولي، والهدف هو حل المشكلة بطريقة ديمقراطية شفافة.

ومما كانت له أهمية حاسمة إعادة إحلال الأمن في ذلك الجزء من الأراضي اليوغوسلافية. والحفاظ على طبيعتها المتعددة الأعراق وتنميتها، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان والحقوق المدنية لكل المواطنين، بما فيهم أعضاء الطائفة الألبانية. نحن، باختصار، مصرون على بناء مجتمع متعدد الأعراق قائم على الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

لقد تم حتى الآن تنفيذ المرحلتين الأوليين من الخطة والبرنامج بنجاح. وتوقفت الأنشطة الإرهابية، ونزع سلاح الإرهابيين وانسحبوا من المنطقة. وهذا هيأ الظروف لسيطرة قوات الأمن اليوغوسلافية على ذلك الجزء من جنوب صربيا وتطبيع الحياة في البلديات. وتنفيذ المرحلة الثالثة يمضي على قدم وساق، وهذه تقضي بإدماج الطائفة الألبانية في الأنظمة السياسية والاجتماعية اليوغوسلافية وتهيئة الظروف لتنمية اقتصادية اجتماعية متسارعة للمنطقة.

إننا نعتقد بأن هذه الإجراءات توفر أمثلة طيبة على كيفية تصرف أي حكومة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بشكل ناجح ومنعها أي نزاع داخلي أصلا من أن يتحول إلى صراع مسلح قد يهدد السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/985) له أهمية حاسمة لمصداقية منظمتنا ومستقبلها.

والواقع أن السيد كوفي عنان يذكرنا في تقريره بأن الهدف الأساسي والمهمة الرئيسية للأمم المتحدة في بداية هذه الألفية الجديدة هما ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

لذلك، ينبغي بذل كل الجهود لمنع وتجنب كل أنواع التهديدات للسلام، أيا كان مصدرها وأيا كانت أسبابها والدوافع التي وراءها. وتحقيقا لهذا، يجب علينا أولا وقبل كل

شيء أن نستخدم التدابير الموضوعة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والواردة في الفصل السادس من الميثاق، وبالتحديد، في المادة ٣٣.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تود المملكة المغربية أن تذكر بما أعادت وأكدته الأحكام الفقهية لمحكمة العدل الدولية في العديد من فتاواها بوجود واجب حقيقي في القانون الدولي على كل الأطراف في أي صراع بأن تتفاوض. وذلك الالتزام بالتفاوض يعني ضمنا أنه ينبغي لكل الأطراف أن تشارك، بحسن نية، في عملية التفاوض وأن تسعى إلى التغلب على خلافاتها لتحقيق حل دائم، مع مراعاة المواقف المختلفة.

ومن هذا المنظور يكتسي دور الأمين العام أهمية حاسمة في مجال المنع، بمساعدة الأطراف على أن تلتقي مع تعيين طرف ثالث للتحقق مما إذا كانت تتصرف بحسن نية في تنفيذ التزامها بالتفاوض. والأمين العام، الذي يمثل المنظمة والمجتمع الدولي، هو الشخص الأنسب لاقتراح الخطط لاتفاق يقوم على العدل والمساواة.

لذلك نرى من المستصوب تعزيز وظائف المسؤول الأعلى في الأمم المتحدة في مسألة المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة فيما يتصل، بطبيعة الحال، بأجهزة المنظمة الرئيسية الأخرى.

إلى جانب هذا، توفر أعمال الأمانة العامة، والدراسات التي يمكنها القيام بها، المعلومات لنا عن الأسباب الحقيقية للصراعات، سواء كانت مظالم أو فوارق اجتماعية واقتصادية. أو مسائل إنسانية أو انتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان الفرد.

إننا مقتنعون بأن الاستجابات المناسبة لهذه المسائل أو للمسائل الأخرى الهامة هي أفضل طريقة لمنع الحالات من أن تتدهور ومنع النزاعات من أن تتصاعد، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر.

والمملكة المغربية مقتنعة بأنه يجب في كل المحاولات الرامية إلى تسوية النزاعات، تجنب الخلط بين المسائل السياسية محل المناقشة والمشاكل الإنسانية، التي يجب إيجاد حلول عاجلة لها للتخفيف من عذاب الناس. وحيث تكون حقوق الإنسان الأساسية معرضة للخطر، لا يمكن أن نجعل الموضوعات رهائن كأدوات للمساومة في المفاوضات السياسية من أي نوع.

وفي جميع جهود منع الصراعات تؤدي العوامل النفسية دورا، خاصة عندما يترسخ التحدي المنتظم والارتياب في الصراعات التي دامت سنين إن لم يكن عقودا. ولذا فإن مما له أهمية أساسية للأمم المتحدة أن تضع أمام الأطراف عددا من التدابير الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة وفتح الطريق أمام مناخ جديد من التعاون.

وتبدأ التدابير الرامية إلى إعادة الثقة – وهذا أمر هام جدا – بتعلم لغة جديدة وبإعادة إجراء حوار صريح بين الأطراف. والأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع تمكين هذا التغير من أن يحدث بسبب شرعيتها ومصداقيتها.

يؤكد تقرير الأمين العام، بشكل وثيق الصلة بالموضوع، على أن من الواضح أنه لا يمكن أن تحدث تنمية مستدامة عندما يوجد مناخ مدمر من الصراع أو من احتمال مستمر للصراع، يأكل الجسد الاجتماعي كالسرطان.

ويجب على الأمم المتحدة مساعدة الأطراف بتسخير الطائفة الكاملة من التدابير الوقائية؛ ولكن ينبغي في نفس الوقت تشجيع الأطراف المعنية على التعاون في المجال الاقتصادي في ذات الوقت الذي تُجرى فيه المفاوضات لإيجاد حل سياسي لمنازعاتها.

وإذا صح أن المسؤولية الأساسية عن الوقاية تقع على عاتق الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية، فمن مسؤولية المنظمة في نفس الوقت دعم وتوجيه جهودها في الاتجاه الصحيح. والمغرب مقتنع بأن الأمم المتحد لن تتمكن إلا بهذه الطريقة من القيام بتعليم ثقافة الوقاية التي يدعو إليها الأمين العام بشدة وتعزيزها تدريجيا.

ويجب أن تكون هناك مصالحة بين أبناء الأمة، وقد قال الفيلسوف بول ريكور وعن حق، إن الأمة لا يمكن أن تكون في صراع لا نهائي مع نفسها. ويجب على الشعب أيضا أن يصالح نفسه مع العالم الخارجي بالتغلب على الأزمات الناشئة عن الحالات التي تورطت فيها بلاده.

وكما قال لنا الشاعر سان جون بيرس، إن الحضارات الناضجة لا تموت من وخزات الخريف؛ إنها فقط تتغير. وبهذه العبارات الباعثة على الأمل سأختم هذا البيان الموجز الذي حاولت فيه أن أتطرق لجوهر مسألة الوقاية مع المعرفة المفعمة بالأمل بأن الليلة الظلماء يعقبها دائما صباح مشرق.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي، على ترؤس هذه الجلسة لاستعراض تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة يشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعوامل التي تتعلق بنزع السلاح وغيرها. وهذا يجعل من حسن التوقيت ومن الضروري جدا أن تستعرضه الأمانة العامة، أكثر هيئات الأمم المتحدة طابعا تمثيليا. وفي ذات الوقت، يؤيد الوفد الصيني اقتراح الرئيس بأن يرسل التقرير إلى الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للاستعراض، لتجميع الحكمة والموارد من جميع الأطراف.

منع نشوب الصراعات المسلحة ليس مفهوما جديدا. وبمعنى من المعاني كانت الأمم المتحدة نفسها نتاجا للوقاية من الصراعات المسلحة. وفي نصف القرن الماضي – بفضل الجهود التي لا تني من قبل جميع الدول الأعضاء – اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير في منع اندلاع الصراعات وتصاعدها في بعض المناطق. ومنذ نهاية الحرب الباردة، تمكن المجتمع الدولي بفعالية من منع اندلاع حروب عالمية جديدة. ويجب الاعتراف بإسهام الأمم المتحدة في هذا الجانب.

ومنذ بداية التسعينات، بدأ هذا الموضوع باحتلال مكانة متقدمة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكمجهود هام في هذا الميدان، قدم الأمين العام كوفي عنان تقريرا في عام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتوطيد السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وبعد ذلك أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا على أساس ذلك التقرير.

ويركز تقرير الأمين العام الحالي على الدور الهام للأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة، ويمثل مجهودا نشطا لتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن بالطبع، لا يمكننا أن نغض الطرف عن أن الصراعات المسلحة الجزئية في عالم اليوم لا تزال تحدث بتوالٍ سريع في مناطق مختلفة من البلدان. ولا يسود السلام في العالم بأي حال من الأحوال. ولا يزال أمام الدول الأعضاء والأمم المتحدة طريق طويل للمضي تجاه النجاح في منع نشوب الصراعات المسلحة.

وقد سأل الأمين العام نحو نهاية تقريره، في الفقرة ١٦٢، سؤالا لاذعا جدا: ”لماذا لا تزال ممارسة منع نشوب الصراعات نادرة جدا، ولماذا نخفق كثيرا في الوقت الذي توجد فيه إمكانية واضحة لنجاح استراتيجية لمنع نشوب الصراعات؟“ هذا سؤال ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل التفكير فيه بصورة أعمق.

وفي الاستعراض الأخير الذي أجراه مجلس الأمن لتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة أوضح الوفد الصيني، في تحليله لأسباب الصراعات المسلحة، آراءه بجلاء بشأن الصراعات الإثنية والنزاعات الدينية في بعض البلدان والمناطق، وركز على أهمية تعزيز إشاعة الديمقراطية في العلاقات بين الدول والاتباع الدقيق للمبادئ الأساسية التي توجه هذه العلاقات. وأود اليوم أن أتطرق لثلاث نقاط.

أولا، أشار الأمين العام في تقريره إلى أن التنمية العادلة والمستدامة تضطلع بدور هام في تفادي الصراعات المسلحة، وأن بعض أفقر المجتمعات إما توشك على الوقوع في براثن صراع مسلح أو هي متورطة فيه فعلا. ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن معظم الصراعات الراهنة حدثت في بلدان أو مناطق متخلفة اقتصاديا. وقد تسببت القيود التي يفرضها الفقر المدقع على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في بعض البلدان النامية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل النزاع العرقي أو النزاع على الأراضي، في حدوث اضطرابات، بل وصراعات مسلحة، في هذه البلدان. بل في الاقتصاد الذي يزداد عولمة أصبحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء أكثر اتساعا في العالم كله، وتم تهميش بلدان نامية عديدة في موجة العولمة. ولذلك لا يمكن تحقيق الهدف طويل المدى الخاص بمنع نشوب الصراعات المسلحة بدون حل حقيقي لمسألة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. ومما لا شك فيه أن تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية التي حددها إعلان الألفية سيكون ضمانا قويا لنجاح منع نشوب الصراعات.

ويؤيد الوفد الصيني الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى المجتمع الدولي، والبلدان النامية بصفة خاصة، للوفاء بتعهدها تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية ومساعدتها على التخلص من الفقر، بحيث تقدم إسهامات أكبر في تحقيق الأهداف التي حددها إعلان الألفية. وينبغي أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكبر في تشجيع إقامة نظام مالي وتجاري دولي مفتوح وشفاف وغير تمييزي، وفي ضمان قدرة البلدان النامية على الاستفادة من النظام والمشاركة في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الآخرين.

ثانيا، تحدث الأمين العام في تقريره أيضا عن العلاقة بين نزع السلاح ومنع نشوب الصراعات. وأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المنعقد هذا الأسبوع، حدث هام في مجال تحديد الأسلحة الدولي. ولقد أظهرت الحقائق أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها قد أديا إلى تفاقم صراعات مسلحة في بعض المناطق وعقّدا عملية التعمير وبناء السلام بعد الصراع في بعض البلدان.

ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي اتخاذ تدابير عملية أقوى لنزع السلاح، وينبغي كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بغية منع نشوب الصراعات المسلحة الإقليمية ودعم بناء السلام بعد الصراع. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة برنامج عمل لتقديم التوجيه لأنشطة محددة في هذا المجال.

وكلنا نعلم أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرتبطة إلى حد كبير بمنع نشوب الصراعات. ولكن ماذا عن الأسلحة الكبيرة والأسلحة الثقيلة وأسلحة الدمار الشامل؟ من الواضح أن هذه أسئلة لا بد أن يأخذها المجتمع الدولي بجدية.

وبفضل الجهود الطويلة والحثيثة للمجتمع الدولي، تم التوصل إلى الاتفاقات والاتفاقيات ذات الصلة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهي قد أسهمت إسهامات هامة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار العالمي. ومن أجل ضمان سلامة التوازن والاستقرار هذين

المكتسبين بمشقة، ينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يبذل جهدا جماعيا لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وحدوث جولة جديدة من سباق التسلح بسبب العمل الانفرادي.

ثالثا، نظرا لأن العالم متنوع كذلك يجب أن تكون أسباب الصراعات المسلحة أيضا متنوعة. لذلك من المستحيل إيجاد صيغة واحدة للمنع. ومنذ وقوع الأزمات المالية في بعض البلدان والمناطق صار المجتمع الدولي يفهم أنه يجب اتخاذ مناهج مختلفة تجاه الأزمات المالية في البلدان المختلفة بسبب اختلاف حالاتها. وعلى نحو مماثل، يمكن أيضا العثور على مسببات الفشل أو النتائج غير المرضية لعمليات منع نشوب الصراعات في مناهجها الخاطئة. وينبغي إخضاع وجهة النظر هذه للمزيد من البحث.

إن منع الصراع المسلح قضية شاملة وهامة وينبغي للدول الأعضاء والهيئات المختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة وكل الأطراف المعنية النظر في المقترحات والآراء التي يقدمها الأمين العام في تقريره ومناقشتها وفحصها واستعراضها بتعمق. وهو أمر بالغ الضرورة أن تستخلص الأمم المتحدة الدروس وتختزن التجارب من ممارستها لمنع نشوب الصراعات حتى تتوصل إلى استراتيجيات وسبل وتدابير فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتواصل تكثيف جهود الأمم المتحدة في هذا الحقل.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): حيث أننا نجتمع في هذه القاعة الأصغر حجما، بدلا من قاعة الجمعية العامة الكبيرة، آمل أن يعني ذلك حدوث تقارب فكري أكبر بشأن هذه القضية.

إن منع نشوب الصراعات مثل الأمومة. الكل يعبدها؛ وما من أحد يعارضها. ولكن منع نشوب الصراعات للأسف لا يحدث بشكل طبيعي وبسهولة مثل الأمومة. فهو ليس جلمود صخر يتدحرج من مكان مرتفع. بل إن منع نشوب الصراعات جلمود صخر ضخم علينا أن نحركه من أسفل إلى مكان مرتفع بجهد هائل. وغالبا ما يتزلق منا الجلمود إلى أسفل بعواقب وخيمة. انظروا على سبيل المثال إلى الفشل الكبير لبعثة مجلس الأمن التي حولت نفسها من مهمتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى محاولة منع استئناف أعمال القتال بين إثيوبيا وإريتريا في أيار/مايو ٢٠٠٠. ولم يحاول مجلس الأمن أبدا حتى الآن أن يحلل السبب وراء فشل هذه البعثة. إذا كنا نريد فعلا معرفة السبب في صعوبة منع نشوب الصراعات، ينبغي أن نحلل فشل بعثة مجلس الأمن الرفيعة المستوى هذه بوصفها حالة دراسية.

وحتى نكون منصفين لبعثة مجلس الأمن هذه، فربما كانت هي مهمة مستحيلة. وكما كتب وزير الخارجية الأسترالي السابق غاريث ايفانز في مقاله ''العمل الوقائي وحل الصراعات''،

> ''ومع ذلك نادرا ما ستكون اللحظة الأخيرة هي الوقت المناسب للتدخل في نزاع: بل في الحقيقة، إن المرحلة التي يوشك فيها النزاع على الانفجار والتحول إلى صراع تكاد تكون أصعب مرحلة يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يسعى للتدخل. فعادة ما تكون ديناميات التصعيد قوية جدا في هذه المرحلة لدرجة يصعب معها كثيرا وقف أو عكس اتجاه الحالة''.

ولذلك من الواضح أنه إذا كان يراد منع نشوب الصراعات، فلا بد من منعها في مرحلة مبكرة، وربما من خلال عملية متعددة الأبعاد. ومن حسن حظنا أنه لا تنقصنا الدراسات الأكاديمية في هذه المجالات. فلقد أجرت عدة منظمات دراسات مستفيضة عن سبل ووسائل منع نشوب الصراعات. وهناك على سبيل المثال دراسة لجنة كارنيغي

الشهيرة التي، كما يعلم الجميع هنا، يرد ذكرها عدة مرات في تقرير الأمين. وفي الحقيقة يمكن للمرء أن يجد في مرفق التقرير على الأقل ٦٢ إشارة توثيقية لدراسات أخرى. ولقد قدم الأمين العام كعادته، لمناقشتنا التي تدور اليوم، تقريرا عميق التفكير وغنيا بالمعلومات بشأن منع نشوب الصراعات. وهناك الكثير في هذا التقرير مما ينبغي أن ندرسه ونتأمله. والشيء الغريب في حال البشرية اليوم هو أنه لا تنقصنا أبدا العبارات السليمة لتحليل المشاكل ولكن أفعالنا تعاني صعوبة كبيرة في مضاهاة أقوالنا.

انظروا فقط إلى سجل الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات في السنوات الخمس عشرة الماضية. ففي عام ١٩٨٧ أنشأت الأمم المتحدة مكتب البحوث وجمع المعلومات للمساعدة في منع نشوب الصراعات. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة للنظر، ضمن أمور أخرى، في منع نشوب الصراعات. ولكن مما يعطي درسا بليغا أن نلاحظ أن صراعين رئيسيين – في رواندا وفي البلقان – نشبا على الفور تقريبا عقب هاتين المبادرتين للأمم المتحدة. بل إن الإحصائيات الأكمل تحكي عن قصة أكبر. إذ يقول المنبر الأوروبي لمنع نشوب الصراعات وتحويلها في تقريره السنوي إن أكثر من ٣,٥ مليون شخص قد قتلوا و ٢٤ مليون شردوا داخليا في صراعات داخل الدول منذ عام ١٩٩٠. بل إن ٣٧ صراعا مسلحا رئيسيا نشبت في ٣٢ موقعا بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، ومن بين ٢٥ صراعا مسلحا رئيسيا نشبت عام ١٩٩٧، كانت هناك ٢٤ حربا داخل الدول، أو حروبا داخلية. وكل هذه الوفيات حدثت بعد مناقشات سابقة أجرتها الأمم المتحدة في إطار الدبلوماسية الوقائية وفي أعقاب ظهور ثروة من دراسات منع نشوب الصراعات. فكيف إذن نضمن للمناقشات التي نجريها اليوم في الجمعية ألا تمنى بفشل مماثل؟

من الواضح أن جميع الحاضرين في هذه القاعة سيوافقون على أن عنف الإنسان ضد الإنسان خطأ من الناحية الأخلاقية وبغيض من الناحية الروحية، إلا أنه بغض النظر عن البعد الأخلاقي، فإن تقرير الأمين العام يضيف، كالعادة، بعدا بديهيا ويبرز التكلفة الاقتصادية للصراعات. فيذكر، على سبيل المثال، أن الدراسة التي اضطلعت بها لجنة كارنيغي المعنية بمنع الصراعات الفتاكة قدرت أن ٢٠٠ بليون دولار أنفقت على عمليات التدخل الكبيرة السبع في التسعينات – البوسنة والهرسك والصومال ورواندا وهايتي والخليج الفارسي وكمبوديا والسلفادور. وكان بإمكان منع نشوب الصراعات أن يوفر للمجتمع الدولي ١٣٠ بليون دولار. وكما سمعنا في جميع البيانات التي أُدلي بها إلى الآن، يقر الجميع بأن للأمم المتحدة دورا جوهريا تضطلع به في منع نشوب الصراعات. إلا أنه من الغريب أن الأمم المتحدة تواجه صعوبات كل عام في جمع بليون دولار للوفاء بميزانيتها السنوية في الوقت الذي كان يمكن للإجراءات الفعالة من جانب الأمم المتحدة أن توفر للمجتمع الدولي ١٣٠ بليون دولار. فهل يمكن لأي فرد أن يعلل غياب المنطق هنا؟

ويذكر تقرير الأمين العام كذلك بصفة أكثر تحديدا أن الجنرال روميو دالير قد أشار إلى أن نشر ٥ ٠٠٠ جندي فقط في رواندا في نيسان/أبريل ١٩٩٤ كان كافيا لمنع عمليات الإبادة. وقدرت دراسة لجنة كارنيغي أن الإجراءات الوقائية في رواندا كانت ستبلغ تكلفتها ١,٣ بليون دولار في حين أن إجمالي المساعدات التي قدمت فيما بعد إلى رواندا عقب حدوث عمليات الإبادة كلفت ٤,٥ بلايين دولار ومما يؤسف له أن الـ ٤,٥ بلايين دولار هذه لم تتمكن من إعادة الحياة إلى الـ ٨٠٠ ٠٠٠ من الروانديين الذين فقدوا أرواحهم في عمليات الإبادة.

هذه الملاحظة المتعلقة برواندا ترد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام. إلا أن ما يعيدنا إلى الواقع أن الأمين العام يذكر قرب نهاية التقرير، في الفقرة ١٦٥، أنه

”لا تزال معظم العوامل التي حالت دون تدخل الأمم المتحدة لوقف إبادة الجنس في رواندا قائمة في الوقت الراهن“. (A/55/985)

إنه من المعروف أن كثيرا من البلدان الصغيرة، بما فيها بوروندي، على سبيل المثال، تواجه خطر صراع عنيف بنفس القدر. ومن الواضح أنه إذا حكمنا على المجتمع الدولي بأفعاله وليس بأقواله، فإن هذه الأفعال ستوضح أنه لم يستفد من دروس رواندا.

ومن الأسئلة الجوهرية التي يجب أن نثيرها في هذه المناقشة سؤال بسيط. من المسؤول عن منع نشوب الصراعات؟ تنص الفقرة ١ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة على أنه من أغراض الأمم المتحدة

”أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

ومع ذلك، إلى أن نوكل المسؤوليات بصورة واضحة، لن يتحمل أحد أية مسؤولية عندما تنفجر الصراعات. ولهذا فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي نفعل ذلك.

وفي هذا الصدد، من حسن الحظ أن كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة يناقش تقرير الأمين العام على التوالي. وهما بذلك يتحملان مسؤوليات منع نشوب الصراعات. وبطبيعة الحال، هناك أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة، كما ذكر في تقرير الأمين العام، تتحمل المسؤولية أيضا عن منع نشوب الصراعات. ومما يؤسف له أن تقسيم العمل لا يزال يحتاج إلى التحديد بوضوح.

وتوحي جميع الدراسات الأكاديمية بأنه توجد في نفس الوقت أسباب مباشرة وهيكلية للصراعات. والتقسيم البسيط للعمل سيسمح لمجلس الأمن باتخاذ الإجراءات على وجه السرعة لمعالجة الصراعات الوشيكة، كما يسمح للجمعية العامة والأجهزة المتعلقة بها بمعالجة الأسباب الهيكلية. وكل منها يجب أن يخضع للمساءلة عن مسؤولياته. إلا أن السؤال الهام هو من يخضع لمساءلة من؟

تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق على أنه

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.“

وينبغي لنا أن نولي اهتماما خاصا لعبارتين جوهريتين. أولا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، قد عهدنا – وأشدد على كلمة ”عهدنا“ إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية. وثانيا، عندما ينفذ مجلس الأمن واجباته، فإنه يعمل بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة. وتقع المسؤولية النهائية عن تقييم أعمال مجلس الأمن على عاتق الجمعية العامة.

ولهذا، فإن السؤال هنا هو ما إذا كنا نحن، أعضاء الأمم المتحدة، الممثلين في الجمعية العامة، قد فكرنا مليا في المسؤوليات التي أنطنا بها مجلس الأمن. وربما يكون على مجلس الأمن، عندما يرفع تقريره السنوي إلى الجمعية العامة، كما تقتضي الفقرة ٣ من المادة ٢٤، أن يدرج فيه فصلا يشير إلى الصراعات التي منعت والصراعات التي أخفق في منعها، وأسباب ذلك.

ولكن مجلس الأمن ليست لديه الولاية لمعالجة الأسباب الاقتصادية – الاجتماعية التي تنشأ منها الصراعات،

كما أنه ليس مسؤولا عن معالجة تلك الأسباب. ومن الواضح كما أشار الأمين العام في تقريره الألفي الخصيب المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000)، أن الفقر العالمي أحد الأسباب الجذرية للصراعات. ومن المعروف أن الحروب بين المجتمعات المتقدمة الغنية قد أصبحت نادرة. ولكن لما كان خمسة أسداس مواطني العالم يعيشون خارج تلك الأركان المتقدمة والغنية فإنهم ليسوا بمنجاة من الدمار الناجم عن الصراعات.

ولهذا، ففي نهاية المطاف، إذا كنا جادين بشأن منع نشوب الصراعات، فإن المجتمع الدولي والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة يقع على عاتقها الالتزام بمعالجة قضية الفقر العالمي. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إنه كان من سوء الحظ أن قد جرى إجهاض الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر نيسان/أبريل أثناء الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن. وإذا كان لنا أن نعالج الأسباب الطويلة الأجل للصراع، فمن الضروري أن نجري هذا الحوار بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى أن منع نشوب الصراعات ليس بالأمر الهين. وإذا كنا جادين بالفعل بشأن الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، فلا ينبغي لنا أن نوكل المسؤوليات بشكل أوضح فحسب، بل يجب أن نكون على استعداد لقبولها أيضا. ويجب أن نؤيد بكل قوة نداء الأمين العام لتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الأطراف الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي مجال منع نشوب الصراعات. وفي نهاية المطاف، فإنه إذا حدثت رواندا أخرى خلال السنوات العشر القادمة، فلن نلوم إلا أنفسنا.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق لرئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسات المعنية بمنع نشوب الصراعات المسلحة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المفيد والشامل (A/55/985).

إن هذا وقت ملائم للجمعية العامة لكي تعالج هذه القضية الهامة، حيث أن الصراعات التي نشبت مؤخرا قد أكدت الحاجة إلى استحداث استراتيجية وقائية أكثر فعالية. وفي حين أن الإحساس بالمسؤولية على الصعيد الوطني أمر أساسي لنجاح التدابير الوقائية، فإن للأمم المتحدة دورا فريدا وجوهريا عليها أن تضطلع به في منع نشوب الصراعات، كما جرى التأكيد على ذلك في العام الماضي في إعلان الألفية.

ومن المؤكد أن المنع الفعال لنشوب الصراعات مسعى معقد وصعب التحقيق يتضمن أبعادا اجتماعية واقتصادية وسياسية. ونرى أن أكثر الاستراتيجيات الوقائية فعالية هي الاستراتيجية الشاملة التي تتضمن تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتعزيز الحوار السياسي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والحكم السديد.

يشاطر وفدي الأمين العام التزامه بالانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ولكن بالرغم من الاعتراف العام بأن منع نشوب الصراعات أقل تكلفة من إدارة الحالة بعد انتهاء الصراعات على الصعيدين البشري والمالي، فإن الدول عادة ما تكون حذرة تجاه تقديم تضحيات آنية من أجل جهود منع نشوب الصراعات التي لا يظهر تأثيرها إلا في المستقبل.

وأود اغتنام هذه الفرصة للتعقيب على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة لوفدي، والتي أثير الكثير منها في النقاش المفتوح بمجلس الأمن الشهر الماضي.

أولا، يتفق وفدي تماما مع توصيات الأمين العام الداعية إلى تعزيز القدرات الوقائية للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة وتحسين التنسيق بينها. ونحن نؤيد على وجه الخصوص اقتراحه بأن تنظر الجمعية العامة في الاستخدام الأنشط لسلطاتها من خلال وضع توصيات لمنع نشوب الصراعات ولفت انتباه مجلس الأمن إلى الحالات التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. كذلك نرى قيمة كبرى في وجود تفاعل أكبر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

ثانيا، إذ يدرك وفدي أنه لا يمكن تحقيق السلم المستدام بدون معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للصراعات فإنه يؤيد اتخاذ نهج أكثر اتساعا وشمولا لمنع نشوب الصراعات. وربما يكون أكثر شكل فعال لمنع نشوب الصراعات هو في حقيقة الأمر السعي إلى التنمية المستدامة. وكما نوه الأمين العام فإن منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة هما نشاطان يعززان بعضهما على نحو متبادل، والاستثمار في منع نشوب الصراعات هو بالضرورة استثمار في التنمية، والعكس صحيح. وفي هذا الصدد، يتسم تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأهمية بالغة.

ثالثا، إذ يدرك وفدي أن البيئة الاجتماعية المستقرة هي عنصر رئيسي في منع نشوب أو تكرار الصراعات فإنه يؤيد تكريس موارد أكبر لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية ولإدماج الأنشطة الوقائية في عملها في حالات ما قبل اندلاع الأزمات. ونشدد بصفة خاصة على الحاجة إلى تأمين حقوق النساء والأطفال وتعبئة الدعم الدولي للحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويسعد وفدي أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الشهر الماضي كانت ناجحة، ويتطلع إلى دورة أيلول/سبتمبر الاستثنائية المعنية بالطفل. ونأمل أن يعطي هذان الحدثان زخما جديدا لجهود الأمم المتحدة الإنسانية.

رابعا، نظرا للطبيعة المتعددة الجوانب لصراعات اليوم، يرى وفدي أن هناك دورا قيما على مجموعة كبيرة من العناصر الدولية الفاعلة أن تؤديه في منع نشوب الصراعات، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية. ونحن نشجع الأمم المتحدة على وجه الخصوص على تعزيز علاقتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واتباع استراتيجيات وقائية إقليمية كلما كان ذلك مناسبا. ونظرا لقرب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الموقع، فإنها عادة ما تكون أكثر معرفة بالحالة على أرض الواقع، ولذلك يمكنها تطوير قدرات مؤسسية فعالة لمنع نشوب الصراعات.

خامسا، ينبغي التركيز على آلية فعالة للإنذار المبكر، والاستخدام المعتمد أكثر على روح المبادرة للرصد الوقائي، وبعثات حفظ السلام الوقائية. وقد ذُكرت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كلاهما في تقرير الأمين العام بوصفهما مثالين جيدين للانتشار الوقائي.

أخيرا، إننا نؤيد بشدة تعزيز الدور الوقائي التقليدي للأمين العام، كما يصفه بالتفصيل تقرير الأمين العام. وبينما نرى أن تخصيص موارد أكبر لهذه الأنشطة أمر ضروري، فإن وفدي يشدد أيضا على الحاجة إلى النظر بعناية في عواقبها المالية. ونحن نرحب على وجه الخصوص بعزم الأمين العام على تقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن بشأن التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة لن تتمكن من تأدية ولايتها في صون السلم والأمن الدوليين

بدون إرادة سياسية قوية من جانب الأطراف المعنية. وينبغي أن يحترم كل الدول الأعضاء مبدأ وروح التسوية السلمية للمنازعات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة احتراما تاما. ولا بد أن تأخذ الأطراف المشاركة بشكل مباشر في الصراعات المبادرة أولا بالسعي للحوار والمصالحة، وبتشجيع من المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على عزم جمهورية كوريا، التي تسهم في الصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية منذ عام ١٩٩٧، تقديم الدعم القوي لجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات المسلحة وإلزام نفسها بقوة بهذه الجهود.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.